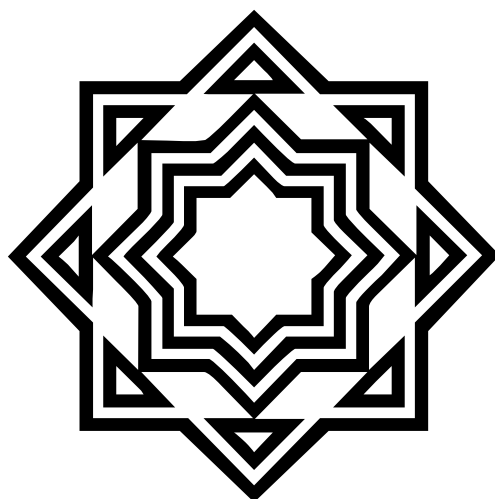


النخبة القانونية العراقية ودورها في بناء الدولة العراقية للفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٢٥

الباحث القانوني
قيس شهاب حمد الجعفري



المقدمة

عندما نظرة وأمعنت الاستقراء للعنوان الذي أردت ان اكتب عنه من وجهة نظر تاريخية الى دور النخبة القانونية ودورها في بناء الدولة العراقية للفترة من ١٩٢٠ - ١٩٢٥ فكانت هذه السنين السيطرة والقليلة الصدارة والرقم لكن وجدت فيها صعوبة في الكتابة ولا اقصد هنا الصعوبة من الناحية الشكلية لكتابة البحث وإنما الصعوبة في كيفية تنظيم وترتيب هذه المعلومات والوقائع في هذه المدة التي تعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للعراق أنها نهاية حقبة زمنية نهاية الاحتلال العثماني وبداية الاحتلال البريطاني وبداية تأسيس الدولة العراقية بعد كل هذه السنين من الاحتلال والتدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فلا بد أن تكون هذه المرحلة الأشد والأصعب على جميع الاختصاصيين والمعنيين من النخبة المثقفة وجميع شرائح المجتمع وهم يحاولون ان ينظموا أفكارهم وطموحاتهم لتأسيس الدولة العراقية الجديدة في خضم الصراعات الدولية وفي خضم الصراعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولكي لا أطيل فان من بين النخب المثقفة التي كان لها الدور في بناء الدولة العراقية ومؤسساتها الدستورية والقانونية إلا وهي النخبة القانونية فاني أجد صعوبة في استظهار دورها مع النخب الأخرى في بناء مؤسسات الدولة وتأسيس الحكومة وإعداد أول دستور للعراق وتنظيم الانتخابات ... الخ ..

ان هذا البحث البسيط الذي يبين دور النخبة القانونية من ١٩٢٠ - ١٩٢٥ اعتمدت بموجبه على مصادر أساسية ولمرحلة هامة هي تاريخ العراق الحديث والمعاصر وأنا اقرأ واثبت هذه المعلومات والوقائع التاريخية توصلت في بداية الأمر إلى نقطة مهمة ممكن تلخيصها (وكأن التاريخ يعيد نفسه) فما أشبه البارحة باليوم مع بعض الفوارق ولكنه يعطي دلالة واضحة الأمل بان النخبة المثقفة القانونية منها وغير القانونية التي قادة ونظمت الدولة العراقية بالأمس سوف تقود الحركة أيضا بعونه تعالى اليوم لبناء دوله وطنية عراقية جديدة وذات سيادة حقيقية على الأرض والماء والسماء والثروات الطبيعية والصناعية وفي إطار عراق حر وديمقراطي وموحد يتفاعل مع قضايا العرف والإسلام والعالم لبناء المصالح الإستراتيجية للعراق والحفاظ عليها ولو ثبتنا احد النقاط او الفوارق ما بين الأمس واليوم لتوصلنا إلى نتيجة مهمة على اعتبار ان النخبة القانونية التي قادة مع النخب الأخرى بناء دولة فان هذه النخبة القانونية القليلة العدد الكبيرة المضمون فكانت مدرسة الحقوق ثم كلية الحقوق لاحقا في بداية القرن العشرين هي التي قادة الجزء الأكبر من هذه الحركة النهضة التحررية أما اليوم فان بلدنا العراق العزيز يسخر بالكثير من الكليات بل الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المتميزة والتي ستكون نخبتها المثقفة كهيئة تدريس او كخريجين طليعة القادة لحركة التحرر وبناء العراق اليوم .

ان اضافة التاريخ غطت هؤلاء الذين برزوا من مثاب شتى وترصفوا تحت لواء القانون حيث أدى كل هادف من هؤلاء الى مدرج من مدارج العلو والرفعة وأفاضوا ونوروا زوايا كثيرة في خضم محسوبة وتصدروا وزارات وتولوا رئاستها بغري قبضتهم هذا كل المواقع والمواقع في اروقة البرلمان والأحزاب والمنظمات الجماهيرية من دوت نسيان ذلك الشريان المهم المتسلح بالحرف وصوته المدوي على صفحات الورق . ومن كرامات وألقاب الجميع الذي التقوا على اليمين واليسار في مسعى لبناء الوطن وإعلاء شأنه ورفعته بكل جديد ومفيد وفق مقاسات اجتهادهم ودعواهم ومخزون نصب ولم ينضب

العراق بلد ما بين النهرين من البلدان العريقة بالقدم ومهد الحضارة من أقدم الحضارات التي عرفها التاريخ الذي تعاقبت عليه إمبراطوريات عظيمة متعددة ويحدثنا التاريخ منذ القدم بان العراق كان له شأن في القوانين والشرائع القديمة فإذا كانت شريعة حمورابي معروفة ومشهورة على نطاق العالم فهناك شرائع أخرى سبقت شريعة حمورابي وتسلسل هذا الدور لأصحاب القانون طيلة الحقب الزمنية التي مرت على العراق وصولا إلى الاحتلال العثماني الذي سيوضح البحث لنا العوامل التي كان لها الأثر في نشأت وتكوين النخبة القانونية .



في الوقت نفسه علينا ان لا ننسى اشراقة الاسلام ودوره في بناء اللبنة الأساسية الصحيحة في القانون والقضاء والعدل والأنصاف الخ . التي كانت تحكم بموجب أحكام الكتاب الشريف والسنة النبوية

ويحدثنا ذلك التاريخ عن دور القضاة ورجال الدين الذين لم يتهاونوا في تطبيق ما تتطلبه الشريعة وما يقتضيه الواجب وكذلك يحدثنا التاريخ لو أمعنى في التفاصيل المراحل التي مرت للدولة العباسية وفصولها الأخيرة التي شهدت الكثير من التراجعات والضعف مروراً باجتياح العراق والهمجية السوداء ودخول هولاكو بغداد وصولاً الى الاحتلال العثماني ثم الاحتلال البريطاني حين غدت ارض العراق ساحة صراع لكل هؤلاء فانه من الطبيعي ان تأسس الدولة العراقية قد يجد صعوبة بالغة من قبل المعنيين والاختصاصيين في ظل هذه الحقب السوداء الذي يتطلب منهم الاستنهاض بقوة وبسرعة قد لا أبالغ عندما أقول بسرعة الصوت ولأجل تسليط الضوء على هذه المرحلة المهمة في تاريخ العراق ودور النخبة القانونية كأحد مكونات النخبة المثقفة وكيف تكونت وتطورت كما ونوعاً لتفقد تشكيل الدولة العراقية وأعداد الدستور كأول دستور للعراق وأعداد قوانين الانتخابات بشكل ديمقراطي إضافة الى مواقفها الوطنية وهم في ظل الاحتلال البريطاني وفترة الانتداب .

المبحث الأول

النخبة القانونية وثورة العشرين

شكلت ثورة ١٩٢٠ حدثاً تاريخياً كبيراً وخطيراً ومثيراً في ارض الرافدين ، لم تكن وليدة ساعتها ولم يندلع لهيبها نتيجة صدفة محضة او حادث عرضي وإنما كانت لها مقدمات وأسباب وأعقبها نتائج بارزة فرضت نفسها على مساحة تاريخ العراق وهي حصيلة تجارب العراقيين في سوح النضال طوال تاريخهم الحديث بما في ذلك نضال وتجارب النخبة القانونية العراقية الحديثة منذ تكونها وبدايات بروزها على الساحة السياسية والفكرية .

لقد خلق دخول البريطانيون غزاة الى العراق واحتلالهم أرضه صدمة تركت أثرها شيئاً فشيئاً في عقل وكيان كل وطني عراقي ، قوم غرباء دخلوا بخلفيات ذهنية وثقافية وسياسية غريبة لم يألفها العراقيون وهم في حالهم المعروف في ذلك الوقت ، يكابدون الإرث العثماني التركي ، فزادوا - وهي صيغة كل محتل أجنبي - عامدين او جاهلين عوامل الصراع حدة وضراً وأضافوا لنيران الفرقة والخلاف حطباً ووقود . جاءوا دون ان يدعمهم داع من أهل العراق ودون ان يرضى بهم راض من أهله " فهم بنظر الإسلاميين كفاراً نجحوا فيما كانوا يخططون له من قديم الزمان ، وهو الإطاحة بالخلافة الإسلامية وهم بنظر العروبيين الأحرار محتلون ناهبون لخيرات بلادهم ، وهم بنظر العروبيين رفاقهم القدامى ناكثون للعهد ، وهم بنظر الأكراد سبب تمزيق أوصال بلادهم قطعاً وتقسيمها بين دول المنطقة" (١)، ولم يدرك كنه ذلك احد مثل رجال القانون والدين ممن كان يصعب وضع خط فاصل بين أفكارهما و مواقفهما في ظروف العراق يومذاك .

١- العوامل المؤثرة والمسببات في إشعال ثورة العشرين

هناك جملة من المسببات الداخلية تفاعلت مع العديد من المؤثرات الخارجية لكي تسهم في مجملها في إشعال نار الثورة ، وأهمها ما يأتي :

أ - المسببات الداخلية :

أولاً- الأسباب الاقتصادية :

من اهم هذه الأسباب تدهور الاقتصاد العراقي . حيث نلاحظ ان هنالك تدهوراً أصاب واقع الزراعة والصناعة والتجارة فقد تركت الحرب العظمى أثراً سلبية على الحياة الاقتصادية في العراق ، إذ هبط إنتاج الحبوب عام ١٩١٨ الى ربع ما كان عليه في عام ١٩١٣ كما ان استمرار استهلاك الجيوش المحتلة للمواد الغذائية (٢) سبب شحة في



المواد , أثرت في استهلاك السكان كما ان بعض الصناعات التي أنشأها الولاة العثمانيون (أمثال داوود باشا , ومحدث باشا) لسد حاجات الجيش وأمور اخرى .
ثانيا- الأسباب الإدارية

في مقدمة تلك الأسباب كان النظام المركزي الذي أقامته السلطة المحتلة آذ أنها نصبت في كل مدينة من المدن الكبيرة والمتوسطة حاكما سياسيا عسكريا , يرجع في شؤونه الى حاكم بغداد العام , وهو عسكري ايضا (٣) كما ان التكوين الاجتماعي للإدارة المدنية في العراق كان احد أسباب الثورة اذ كان يسيرها (٤٥٠) ضابطا تنفيذيا بريطانيا من دون ان يكون معهم أي مسؤول عراقي واحد , اما في أيام الأتراك فقد كان (٧٠ %) من العاملين في الخدمة المدنية من اهل البلاد اما عدد موظفي الدرجة الاولى في الإدارة المدنية في ١١ اب ١٩٢٠ فقد بلغ (٥٣٤) موظفا , كان من بينهم (٥٠٧) بريطاني و (٧) هنود و (٢٠) من اهل البلاد فقط.
ثالثا- الأسباب الاجتماعية(٤)

ان النظام الإداري المركزي والعسكري الذي أنشاه الانكليز كان من اهم عوامل التذمر الاخرى , اذ ان المجتمع العراقي في غالبية مجتمعه قبلي , وكان النظام القبلي متينا في العهد العثماني , الا ان مع الاحتلال البريطاني جاءت سلطة مركزية , لذلك ضعفت سلطة القبيلة على افرادها , وضعفت أكثر عندما رؤساءها بعض هيبتهم لاضطرارهم للخضوع للسلطة المركزية , فبينما نلاحظ ان أسلوب الحكم التركي اتصف (بالحكم السائب) بحيث لا يتدخل في شؤن الناس الا فيما يخص الضرائب وكان الموظفون يتساهلون في تطبيق الانظمة والقوانين تحت تأثير الرشوة والوساطة , الا انه في عهد الاحتلال البريطاني بدأت الصرامة في تطبيق الانظمة والقوانين وقل تأثير الرشوة والوساطة وحلت محلها الخشونة وقلة المبالاة بمشاعر الناس او مكانتهم الاجتماعية .
رابعا- الأسباب الثقافية

لقد عرف العراق في هذه الفترة صيغتين من الثقافة , هما الثقافة الدينية والثقافة القومية , وكلاهما كان يسير باتجاه مناوئة السلطة الاجنبية . فالثقافة الدينية التي حاول رجال الدين ان ينشروها بين أفراد القبائل كانت عاملا مهما في إثارة القبائل ضد السلطات البريطانية , لأنهم بنظر العراقيين (كفرة) بينما كان الأتراك مسلمين(٥) ومما يؤكد ذلك هو ما ورد في (الشعر الشعبي) أثناء القتال حتى ان معظم رؤساء العشائر أصروا على ان تكون المفاوضات مع البريطانيين عن طريق رجال الدين , الذين لا يلقون السلاح الا بإشارة منهم .

ب / المسببات الخارجية :

في مقدمة هذه المسببات كانت (الوعود البريطانية للعراقيين) ومن اهم هذه الوعود (بيان الجنرال مود) الصادر في ١١ آذار ١٩١٧ والذي اكد على ان الجيوش البريطانيين لم تدخل العراق بمنزلة المحتلين , بل بمنزلة المحررين . وحتى ان مود عارض هذه البيانات على اساس انه يشجع العراقيين على المطالبة بالاستقلال(٦).

ومن التصريحات الاخرى (التصريح الانكليزي – الفرنسي) الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ , والذي اكد على ان غاية الحلفاء من دخول الحرب هي تحرير الشعوب , وتأسيس حكومات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض اختيارهم .
وبما ان هذا الموضوع ليس في صلب موضوعنا , فأننا نكتفي بالقول ان تلك الثورة كانت أقوى ضربة وجهت الى الناظم الرأسمالي الذي شكل عبئا على الشعوب المختلفة , وانها غيرت ميزان القوات على الصعيد الدولي , وأجبرت الدول الاستعمارية على إعادة حساباتها(٧)



ومن ملاحظة الهجمات التي شنتها الصحافة العراقية الموالية للانكليز ضدها , يتضح للمثقف العراقي ان البلشفية عدوة للاستعمار الانكليزي ولذلك يبدو ان تأثيرها على الثورة العراقية كان عاما باعتبارها ثورة عالمية , وقد جاء في جريدة الفرات النجفية ما يؤكد ذلك إذ قالت (كالثورة البلشفية التي اصبح تأثيرها عاما أهاج الشعوب لطلب حريتها) .

٢- دور النخبة القانونية في ثورة العشرين
ان المتابعة الواعية لأحداث الثورة وهذا الغليان الذي يغمر البلاد كلها تدلنا على حقائق بارزة أفرزتها هذه الحركة وهي :

الحقيقة الأولى: وتتجسد في غلبة الجانب المعنوي ، وبروز العقيدة الدينية والوطنية والإحساس بالكرامة ، ودور الفئة المثقفة المتجسدة في مواقف النخبة الدينية والى حد اقل في مواقف النخبة القانونية أيضاً ، وباتجاه وطني شامل استهدف إسقاط وقائع الطائفية والتفرقة التي كان يسرها المحتلون الأتراك والانجليز بالدعوة للوحدة ورسم ذلك عملياً في الواقع المائل من خلال اللقاءات وإحياء المناسبات الدينية والموايد والتشاور سواء تم ذلك في النجف أو كربلاء أو بغداد أو مدن العراق الاخرى ومن دون الالتفات الى محاولات المحتل لإثارة الطائفية والفتنة .

الحقيقة الثانية : فإنها تتمثل في الدور المتميز لقبائل الفرات الأوسط في الثورة وما تحملته من خسائر كبيرة في الأنفس والأموال وهو الامر الذي أيقظ سلطات الاحتلال وجعلها تحسب لهذه القبائل وغيرها الحساب في مستقبل الأيام وتخطط لها في محاولة كسبها وإغرائها وفي إطار البحث نود ان نشير الى ان هؤلاء الرؤساء وأولادهم لم يكونوا بعيدين عن الفكر القانوني والإداري كليا، وذلك بحكم الوشائج القوية التي تربطهم بأقطاب الحوزة العلمية اولا وكذلك من خلال دراسة أبنائهم في المدرسة الخاصة بأولاد العشائر في استانبول ثانيا ، فما ان تم تأسيس " مكتب العشائر " في استانبول حتى توجه للدراسة فيه في حزيران ١٨٩٢ عدد من شيوخ عشائر العراق (٨) . كما ان شيوخا معروفين " تبرعوا من مالهم الخاص " لتشييد المدارس في بغداد او في مناطق اخرى " (٩) .

الحقيقة الثالثة : فترتبط بنتائج الثورة التي دفعت الانجليز الى البحث عن مخرج لهم من " الورطة العراقية " فكان تأسيس المملكة العراقية بالشكل الذي أسست به بوصف ذلك المخرج الملائم في نظر الانجليز

الحقيقة الرابعة : فقد تمثلت فيما أفرزته هذه الثورة من نتائج سياسية واجتماعية بالغة الأهمية ، كان لها ابلغ الأثر في " مستقبل العراق السياسي " وفي " تركيب بنيته الاجتماعية و السؤال المطروح هنا و الملح هو من هي القوى الاجتماعية التي كان لها دور واضح وبارز في هذه الثورة ؟ ومن هي التنظيمات والنخب التي سعت في هذا السبيل ؟ . لقد كان واضحا دور النخب التي اشرنا الى فعاليتها وحركاتها ومن ذلك دور المثقفين ، في فتاوى المراجع الدينية والشعراء الذين سعروا نار الثورة وأثاروا الجماهير وحماسهم وأمدوهم بالأمل والمستقبل ، ولم يغيب عن الساحة الصحفيون الذين بدأوا يشدون على أزر الثوار .

وفي ظل هذه الأجواء الثورية الملتهبة اصدر محمد عبد الحسين جريدة " الاستقلال " النجفية في الاول من تشرين الاول عام ١٩٢٠ والتي ادت دورا بارزا في تنمية الروح الثورية لدى الجماهير , وكان للنخبة دور مهم في إصدارها ومضامينها فقد نال محمد عبد الحسين أجازة الحقوق ومارس المحاماة .

اما في بغداد فقد اصدر عبد الغفور البدري صحيفة " الاستقلال " في يوم الثامن والعشرين من ايلول ١٩٢٠ لتكون لسان حال الثورة هناك , حيث كانت مساهمتها كبيرة في الدعوة الى استقلال العراق



وضرورة التآخي والتكاتف بين ابناء الشعب ونشر مفاهيم الثورة والسيادة واهمية الانتباه الى دسائس المحتل وسلطته .

ان تحرك المثقفين بمختلف شرائحهم وتصانيفهم ، جاء بعد ان عجز عن القلم وحده والأساليب الاخرى التي تطرقنا إليها سابقا ، عن تحقيق ما كانوا يرمون إليه في ظل الاحتلال ، وفرض الواقع المتعسف عليهم ان يستبدلوا الطريق ، ولذلك تشعب نشاطهم بين أركان الوعي الوطني والحماس الثوري ؟، وعرض صورة المحتل البريطاني بكل وقائعه و جرائمه وكان المجال الثقافي والنشاط المدرسي واحدا من وسائل الاستنهاض ، وهو ما كان بعض رموز النخبة القانونية والمثقفين طرفاً فيه ، ومنهم طه الراوي و ناجي القسطيني و عبد المجيد زيدان . يضاف لهذه الوسائل المناسبات الدينية والموايد وهي كانت فرصة ثمينة لبث الروح الثورية وأفكار الوحدة والتلاحم .

لقد ولد هذا التراكم الايجابي ، تلك الروح الثورية التي كشفت عن وحدة العراقيين في الشعور والموقف على اختلاف فسيئاتهم ، مذهبيا وقوميا وفي تلك الروح القومية وتعبيرهم عن الروح العربية المتوثبة التي كانت تغري القانونيين بصورة خاصة ، مما لم يدع مجالا لدعاة التفرقة للعمل في حدود ذلك الزمان و المكان وغدت تعبر عن حلم كبير من أحلام جميع فصائل النخب العراقية وفي المقدمة منها النخبة القانونية دون ريب مما نلاحظ جوانب مهمة منها في نشاط المنتمين إليها في مرحلة تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، لقد كانت هذه الروح المتقدمة تتوافق مع عمق أنساني تؤطره دعوة صريحة الى المساواة التي تولف روح القانون العادل وميزة رجاله وقد تصدرت ذلك فتوى المرجع محمد تقي الحائري التي صدرت يوم التاسع والعشرين من أيار ١٩٢٠ " دعا فيها الشعب العراقي الى رص الصفوف ووحدة الموقف والكلمة وعدم التعرض للمواطنين من الأديان الاخرى" (١٠)

وخلال التطرق لمواقف المثقفين والواعين والنخبة منهم ، نستطيع ان نحدد بوضوح إنهم لم يكونوا جبهة واحدة في مسار الأحداث ، فالسلطة البريطانية المحتلة قامت باختراق صفوفهم حين أغرت البعض وأخافت البعض الاخر من المترددين والضعفاء . ان الحقيقة تؤكد ان هؤلاء كم غير منسجم وقاعدتهم الاجتماعية متنافرة ، فهم جاءوا من منابع شتى وتربوا في محيط يختلف الواحد فيه عن الاخر ومن محيط هؤلاء رحب مثقفون بارزون بالحكومة المؤقتة ممن لم تشهد الساحة الوطنية أي دور لهم في ثورة الشعب وقواه الطليعية ، من اللذين اعتبروا مجيئها بمثابة " تسكين للثائرين " ومن هؤلاء يوسف غنيمة وخيري الهنداوي الذي رجع من منفاه وشكري الفضلي و مزاحم الباجي (١١) والأخير معروف بتذبذبه هو واحد من رموز النخبة القانونية العراقية .

وإذا اقتربنا من الموضوع أكثر وبالاتماد على مواقف مجموعة أخرى من ابرز ممثلي النخبة القانونية يومذاك من وقائع الثورة نقول إن توفيق السويدي مثلا لم يشر لا في مذكراته ولا في ما كتبه في حياته إلى دور معين له في ثورة العشرين ، فلقد بقي في الشام حتى انتهاء الثورة وعاد بعد نهايتها وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة كما انه لم يتعرض للثورة ورجالها فيما كتب ، أما أخوه ناجي فانه بقي بعد عودته إلى الشام من العراق حتى نهاية الثورة وتشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب . فيما أم نعثر على ما يدل على إن رشيد عالي الكيلاني قد تبنى موقفا بارزا و محددا من ثورة العشرين .

أما عن موقف ابن الأسرة البغدادية ، وأستاذ مدرسة الحقوق عام ١٩٠٩ والسياسي المخضرم لاحقا حمدي الباجي (١٨٨٦ - ١٩٤٨) فقد قيل ما نصه : كان عربي النزعة اشتراك في تأسيس " النادي العلمي الوطني" (١٩١٢) وانتمى إلى "جمعية العهد السرية" وقام ببث مبادئها ولما نشبت الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ كان له فيها مساهمة محمودة (١٢) على الرغم من أن وضعه الصحي يومذاك حال دون أن يساهم في أحداث الثورة بنشاط كما تقر وثيقة بريطانية ذلك ، مما يؤشر مراقبة سلطات الاحتلال لتحركاته بسبب ميوله . وان الوثيقة نفسها تابعت مواقف مثقفين آخرين (١٣) ، مما يؤشر متابعة سلطات الاحتلال لمواقف المثقفين بمن فيهم أولئك الذين ينتمون الى النخبة القانونية .

وفي السياق نفسه نرى من الضروري أن نشير إلى إن معظم المثقفين الذين لم يؤمنوا بأسلوب الكفاح المسلح لأكثر من سبب ذاتي أو موضوعي ينم عن قناعة فكرية ترى " إن خير وسيلة للنجاح هي



تتبع العلوم ، والتحلي بمكارم الأخلاق ، وتنشيط الزراعة والصناعة " كما ورد نصا في مجلة دار السلام وإنهم لم يفضحوا عن موقف معاد لثورة العشرين وهذا بحد ذاته لا يخلو من مغزى جدير بالتمعن في أكثر من مضمار خصوصا عند تقديم الثورة نفسها مما لا يدخل في صلب موضوعنا .

وبعد ذلك كله نستطيع القول ان دور النخبة القانونية العراقية ، بسبب حداثتها وعددها الذي كان محدودا وغامضا ومثيرا بالنسبة للبعض ، وذلك عائد لأسباب كثيرة يختلط فيها الذاتي والموضوعي ، وقد يطغى الاول أحيانا لاعتبارات الظروف والواقع والتدافع والتربية السياسية التي تحدثنا عنها دون ان يعني ذلك قطعا ان معظم هؤلاء كانوا اقل وطنية واخلاصاً من غيرهم في سياق قناعتهم ، التي اصطدمت بالقوة التي فصلت حلمهم عن الواقع الذي يحيوه والوقائع الماثلة ، وفي ضوء إفراسات المخاض الثوري الذي اتسمت به مرحلة ما بعد زوال العهد العثماني وتأسيس الدولة العراقية الحديثة التي تحقق بها حلم كبير من أحلام المثقفين عموما ، وللمنتمين الى النخب خصوصا مما فرض قدرا من الاستقطاب في الموقف والتفكير .

المحور الثاني

النخبة القانونية وتأسيس الدولة العراقية وموقفها من ترشيح الأمير فيصل بن الحسين ملك العراق

نحن على أعتاب عهد جديد ووقائع بدأت تلملم نقاط الضوء لحدث عتيد تمثل ببروز كيان سياسي قطري أطلق عليه اسم الحكومة المؤقتة ثم المملكة العراقية في ظل الانتداب الذي ابتدعه المحتلون الجدد

في هذا الطرف وحدوده في الزمان والمكان ، تتضح امام النخبة القانونية رحاب جديدة ، تعطيها الدور المناسب والمتعاضد في المساهمة الفكرية والسياسية في مسؤوليات الحياة في العراق الجديد ، خصوصا تشكيل الحكومة المؤقتة وترشيح فيصل بن الحسين واعتماده ملكا دستوريا ، وعودة مدرسة الحقوق الى الحياة لتمتد الواقع الحي بمزيد من رجال القانون ليشكلوا الضمانة في الكيان الجديد الذي بدأ يدرج ، ويتعالى دورهم في انتشارهم في أرجاء ارض الرافدين ومساهماتهم السياسية والادارية والفكرية الهامة ، والرئيسة في تطورات الحياة الداخلية .

ان هذا العهد الذي بدأ تحت لواء الاحتلال والمندوب السامي راح يخط وفق حسابات متقابلة من المحتل وجماهير الشعب لصورة المستقبل ، بحسب ظرف وواقع محددين ، وبتأثير التربية السياسية للقادة السياسيين والوطنيين ، وحسب الإمكانات والقابليات التي نمت وتضاعفت في كل المجالات لترسم حدود هذا الكيان الجديد والتهيئة لإمكانية صعوده في مسارات مهمة تشكلت ونمت في الإدارة الحكومية ، وما حدث فيها من تنوع ، وفي المجال التشريعي النظري والعلمي ، بالرغم من النواقص والأخطاء والعثرات ومحاولة سلطات الانتداب فرض ما تريد .

وبحكم الواقع اتسمت هذه الحقبة الجديدة من تاريخ العراق بحيوية خاصة ، لا بد من الإمعان فيها ، والتبصر في مساراتها ، واكتشاف وإبراز الجانب الايجابي ، وسط ضباب وظلامية المحتل وتعرضه الدائم لمسارات الوطنيين وتصديه لهم ، ولان ما حصل كثير لتشييد هذا الكيان وبالذات من النخبة القانونية العراقية في البدايات وما بعد ذلك .

بعد صمت البنادق في ثورة العشرين وفرض المحتل لسلطته وإرادته ، فان المشاعر والأحاسيس والعواطف الوطنية العراقية لم تتوقف هي الاخرى ، بل ظل مجرى الكفاح الوطني مستمرا في حركة حافظت على جوهر رغبات الشعب العراقي في التطلع الى الحرية والكرامة والاستقلال الناجز ، وقيام حكم وطني معبر عنه لقد خلقت هذه الثورة واقعا جديدا امام المحتل الانكليزي ، الذي كان يرى في العراق " الموقع الاستراتيجي الأعلى في الشرق لقوس المواصلات البرية البريطانية (١٤)



ولكن ثورة العشرين أسقطت هذه الفرضيات التي كانت وراءها حكومة الهند البريطانية , وخلقت وضعاً جديداً ومثيراً , ولأن جميع النخب الدينية والقانونية والاجتماعية وبمختلف مستوياتها ونضوجها اتخذت مواقف متقاربة , يتلخص غالبها في الدعوة الى استقلال العراق وحرية في إطار ملكية دستورية يكون في قمته أحد أولاد الشريف حسين أمير مكة لما له من اعتبارات متعددة فالكل يطالب باستقلال العراق وهو يعرف تاريخياً ما هو العراق , أذ لا يعثر في أدبيات الأحزاب العراقية .

والمنظمات والجمعيات السياسية , بل وحتى الأفراد , على من تعرض الى حدود العراق ومن أين تبدأ ؟ والى أين تنتهي , فالكل يحمل في ضميره العراق التاريخي , وما كان سائداً في العهد العثماني من كون العراق يتكون من الولايات الثلاث بغداد والموصل والبصرة , مما ظل في اليقين , لم يرض الانكليزي وفاجئوا العراقيين بالحكم المركزي والحاكم البريطاني المتسلط لقد كان الهدف المشترك للوطنيين العراقيين هو إقامة إدارة وطنية , الا انه لم يتحقق اتفاق عام بشأن طبيعتها وعلاقتها ببريطانيا (١٥) التي فرضت مقدمات ثورة العشرين عليها أسباب إعادة النظر في سياستها في العراق , ففي السابع عشر من حزيران ١٩٢٠ وافق مجلس الوزراء على إرسال برقية كوكس تعلمه بان النية قد عقدت على تأسيس دولة قادرة على البقاء في العراق وليس صيغة تمويهية لمحبة بريطانية .

وفي سبيل تحديد دور هذه النخب الدينية والسياسية والثقافية والقانونية في تحديد مسار العراق المستقبل لا بد ان نشير اولاً الى " جمعية العهد " وما قامت به من جهود من خلال المنتمين اليها , ففي المؤتمر الذي عقد في السابع من آذار ١٩٢٠ في دمشق وحضره ممثلون للعراقيين , بمن فيهم عدد من رجال القانون , بالإضافة الى آخرين وصلوا من بغداد , اقر بيان يعلن استقلال العراق وتنصيب عبد الله ملكاً عليه , والاتحاد بين العراق وسوريا على أساس فدرالي وقد حضر لهذا المؤتمر من النخبتين العسكرية والقانونية العراقية في آن واحد. (١٦)

لقد كان للنخبة القانونية العراقية , أذن الموقع المهم والمؤثر في هذا المؤتمر وفي " جمعية العهد " وفي حركته وتقدمه برغم رفض بريطانيا لقرارات هذا المؤتمر .

وفي خطوة تم الترتيب لها جيداً والإعداد المسبق على وفق أجراء مرحلي قرره أول مندوب سامي بريطاني في العراق , السياسي المحنك السير بيرسي كوكس , تم تأسيس مجلس للدولة يكون واجهة للسلطة المحتلة في ممارستها وتصرفاتها , وشكلاً من أشكال حكومة مؤقتة أسندت رئاستها الى عبد الرحمن النقيب , نقيب أشرف بغداد , ومن الوجوه الاجتماعية التقليدية المعروفة , وضم طالب النقيب , وهو ممن عرف بطموحه , وباعتماده الكبير على القانوني سليمان فيضي في عز أيام الاتحاديين والاحتلال البريطاني (١٧) , وجعفر العسكري الذي انيطت به مهمة تنظيم الجيش العراقي وهو لما يزل , كما انه معروف بولائه ودعوته للبيت الهاشمي .

لقد انصب تفكير كوكس على تأليف حكومة مؤقتة تكون جسراً بينه وبين الشعب العراقي , تأخذ على عاتقها مسؤولية تعبيد الطريق لإقامة الحكم المقرر دون ان يمس ذلك جوهر سياسته المرسومة , حيث تقوم بإجراءات الغرض منها تهدئة الوضع في البلاد , ومن ذلك العفو العام وإعادة الضباط العراقيين في سورية .

وفي غمرة ذلك فقد استدعت الحكومة البريطانية الأمير فيصل وفاوضته بعد نكسته في سورية واتفقت معه على ترتيبات صعوده عرش العراق على وفق صيغة بريطانية للانتداب , وافق عليها تشرشل وزير المستعمرات البريطانية , واعداء إياه ان تصوغ حكومته النظام المذكور في معاهدة ترضي العراقيين من جهة وتقع عصبة الأمم بان بريطانيا لا تزال عند تعهداتها الانتدابية من جهة أخرى.

وجاء مؤتمر القاهرة الذي انعقد بتاريخ الثاني عشر من آذار برئاسة تشرشل , وحضور بيرسي كوكس والقائد العام للجيش البريطاني في العراق والمستشار البريطاني لوزارة الأشغال والمستشار البريطاني لوزارة المالية , فضلاً عن المس بيل السكرتيرة الشرقية في دار المندوب السامي , وساسون حسقيل وزير المالية , وجعفر العسكري وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة , وهذان هما من رموز النخبة القانونية العراقية دون ان يكون لهما أي تأثير فاعل وملمس في أعمال المؤتمر الذي تمت فيه مناقشة



قضيتين بخصوص العراق هما السياسة العسكرية والعمل على تخفيض الالتزامات وإنقاص الأنفاق والمسألة السياسية , اما القضية الثانية فقد كانت ترشيح حاكم على العراق وكيفية انجاز تعيينه . ولان ترشيح فيصل كان قد اخذ به فان المناقشة انصرفت الى الجوانب الإجرائية الممهدة لاعتلائه العرش , وكان الرأي لدى المؤتمر ان فيصلا أكثر صلاحية من بقية المرشحين , ومن بين أبناء الشريف حسين (١٨) , الموضوع الذي تحمس له جعفر العسكري وساسون حسقل في تعبير غير مدروس عن رغبة النخبة القانونية , التي كانت تميل أيضا الى كون فيصلا مقبولا دينيا من الطائفتين الإسلاميتين في العراق , الشيعة لانه هاشمي من أولاد الإمام الحسن بن علي , ومن السنة بوصفه سنيا , ومن سدة الكعبة كما انه مقبول أيضا من القوميتين الأساسيتين في العراق : العرب لأسباب تقدم ذكرها , والحديث عنها ومن الكرد لأسباب دينية , وهي أمور لم يكن بوسع البريطانيين أيضا ان يأخذوها بنظر الاعتبار (١٩)

وحين نتلفت أكثر الى دور النخبة القانونية العراقية وموقفها ومسايعها من ترشيح الامير فيصل بن الحسين لعرش العراق يمكن القول ان هنالك أسبابا متعددة كانت وراء تأييد ترشيحه من قبل النخب السياسية والقانونية والاجتماعية , فالكل واحد من أركان هؤلاء كانت له أسبابه منذ أيام عضويته في مجلس المبعوثان ثم دوره المتميز في الثورة العربية في الحجاز ثم بوصفه سليل الأسر الهاشمية الشريفة فضلا عن المكانة التي حظي بها اثر توليها عرش سوريا عام ١٩٢٠ هذا من جهة وهناك البعض الذي أدرك الموقف البريطاني المساند لفیصل وكان لذلك أثره حيث غدا منذ البداية ان وجود فیصل في العرش العراقي مرهون بالموقف البريطاني من دون ان ننسى جاذبية الشخصية وسحرها الامر الذي دعا الكثير من أركان النخب وبالذات الثقافية الى الالتفاف حوله (٢٠) .

ان النظرة الموضوعية للحشد الكبير من الوطنيين والسياسيين وفي مقدمتهم أركان النخبة القانونية العراقية , الذين التقوا حول الأمير فيصل بن الحسين وساندوا ترشيحه , تؤكد لنا ان هؤلاء الذين التقوا من مآرب شتى ومنطلقات عامة وذاتية يمكن ان نحدد في خطين متوازيين

الخط الأول : من الوطنيين الذين قاوموا الدولة العثمانية ثم وقفوا ضد الاحتلال البريطاني كل من منطلقة وقدرته وثقافته و مستوى تربيته السياسية وبعد ان أدركوا الواقع والوقائع ودرجة تطور المجتمع العراقي الذي اقنع هؤلاء وبريطانيا في أوج قوتها ان طريق اخذ وطلب و الكفاح على مراحل وفي إطار متدرج مدروس هو الطريق الأسلم مما كلت يتوافق الى حد كبير مع مزاج القانونيين عموماً .

اما الخط الثاني فكان يخص الذين ارتبطوا في واقع الجديد من منطلقات متعددة أيضا فهؤلاء أيقنوا ان وجودهم في السلطة وقيادة المجتمع يعتمد الى حد كبير على الطرف الذي هينات زوال الاتحاديين من الساحة , وحلول مقصد جديد يفيض عليهم . هؤلاء هم الذين احتقوا بفيصل وأحاطوه , واعتد عليهم واعتمدوا عليه وكان نشاطهم في الحملة الدعائية له وأسلوب عملهم ولد قناعة لدى الآخرين الذين تحركوا بالاتجاه المضاد لفيصل , بان فوزه بات حقيقة واقعة , الامر الذي دفعهم للتراجع عن مواقفهم . وللتدليل على ذلك فان سليمان فيضي , تنصل عن تأييد صديقه طالب النقيب , حين أبصر الثوار والشعب وأقطاب الحكومة المؤقتة كلهم اجمعوا على تأييد فيصل على حد تعبيره هو (٢١) وفي السياق ذاته اخبر مزاحم الباجي وهو من النخبة القانونية العراقية أيضا , الشيخ خزعل , الذي كلفه بالدعاية له لعرش العراق ان مهمته عسيرة ومن أصعب الأمور بل تكاد من رابع المستحيلات . ومما يستوقف النظر هنا بالنسبة لموضوعنا تحديدا هو ان جميع مرشحي لعرش العراق كانوا يحسبون لموقف المنتمين الى النخبة القانونية حسابا خاصا .

ومنذ أن وطأت أقدام فيصل ارض العراق ازدادت روابط أقطاب النخبة القانونية به واتخذت العلاقة بين الطرفين منحى جديدا فلقد رافقه منذ أن غادر جدة في الثاني من حزيران ١٩٢١ قاصدا البصرة يوسف السويدي وعندما وصل البصرة يوم الثالث والعشرين من الشهر نفسه استقبل فيها " استقبالا ومنتقعا النظير " على وفق صياغة شاهد عيان قانوني (٢٢) وكان عطا أمين الذي طالما ورد اسمه سابقا بوصفة قانونياً نشطا ضمن الوفد الذي استقبل هناك المرشح لعرش العراق أما المحامي البارز محمد زكي فقد تحدث نيابة عن اللجنة التي أعدت لاستقباله في ثغر العراق البصرة . وعلى الغرار



نفسه انضوى أركان النخبة القانونية من أمثال ثابت عبد النور ورشيد الهاشمي وكاظم الدجيلي وعبد الرزاق عدوة ومكي الشربتي وسلمان الشيخ داوود تحت شعار الحملة المؤيدة لترشيح فيصل وانتخابه وكتبت في الصحف مقالات نوعية قياسا بغيرها تتحدث بحماس وتفاؤل عن الموضوع وعن توقعاته بالنسبة لمستقبل العراق في ضل فيصل(٢٣) .

ومع إننا لا نستبعد ظهور قانونيين عراقيين كانوا يميلون إلى شعار الجمهورية الخافت الذي رفع في تلك المرحلة إلا أن ذلك لم يتحول في صفوفهم إلى حركة معارضة لترشيح الأمير فيصل قطعا ، وحتى القانوني المعروف علي محمود الشيخ علي " ١٩٠١-١٩٦٨ " الذي ولع بالسياسة واشتغل في معارضة السياسة البريطانية منذ سنة ١٩١٩ (٢٤) ، لم يعترض على ترشيح فيصل على الرغم من انه اتهم بأنه عمل في شباط ١٩٢١ في وزارة الداخلية مع فيليبي في الدائرة التي كانت تضم اضطرابات الدعاية التي كان ينشرها هذا الأخير ضد ترشيح الأمير فيصل وينطبق القول نفسه على صحيفة " دجلة " التي عرفت نفسها منذ أن صدر عددها الأول في عز أيام الحملة لصالح ترشيح الأمير فيصل(٢٥) بكونها جريدة يومية عربية سياسية اجتماعية حرة لصاحبها و مديرها المسؤول المحامي داوود السعدي(٢٦) ، فإنها غيرت لهجتها بعد صدور أربعة أعداد منها فقط فقد دعت للأمير فيصل وخاطبته في عددها الخاص قائلة (إن لدى الشعب حركة ترمي إلى تنويع سموك وتسليمك صولجان المملكة) بل إن صاحبها أعلن في عددها التاسع براءته من الدعوة إلى الجمهورية فكتب ما نصه بهذا الخصوص: (يقولون إن " دجلة " ترمي إلى فكرة الجمهورية ، وأخرى إنها ترمي إلى تنويع عراقي على العراق واخذوا يرموننا بأننا ننوي مقاومة الأمير فيصل ، إننا نبرأ إلى الله ما يلصقه بنا المفترون فإننا نريد ملكا يتبوأ عرش العراق وفي الوقت نفسه نريد أن يكون الملك مقيد بقيود) (٢٧).

وفي مقالات أخرى للصحيفة أكد القانوني نفسه إيمانه المطلق بالملكية المقيدة فهو القائل قبل التنويع وفي مقال افتتاحي في صحيفة دجلة يحمل عنوان " نحن والقانون " .
ما نصه (إننا منذ الآن نعلن أننا نرى أن كل ملك يتوج في العراق بغير رأي الأمة فهو ملك غير مشروع) (٢٨) وهو القائل أيضاً (لا نريد أن يكون الملك مقيدا بقيود يكون وضعها في صالح البلاد ، نريد أن نقيده قبل أن يستبد بالشعب) (٢٩) ، وكل ذلك يسجل للنخبة القانونية ، ومواقفه المتميزة في تلك المرحلة دون ريب كما انه يسجل أيضاً للملك فيصل الذي تحمل لغة دجلة وأمثالها ، فان الصحيفة لم تتعرض للضغط بعد التنويع وتوقفت عن الصدور دون تعطيل بعد أن صدر آخر عدد لها يوم السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٢٢ (٣٠) ولاشك في أن سياسة الملك فيصل الأول ومرونته المعروفة في إطار المكن تدخلان ضمن أسباب كسبه لمعظم نفوس النخبة القانونية في عهده ممن اثبتوا وجودا ملموسا على الساحة بالنسبة لجميع الأحداث المصيرية التي شهدتها العراق في ذلك العهد بما في ذلك إقامة مؤسسات الدولة الحديثة .

المحور الثالث

النخبة القانونية ومؤسسات الدولة العراقية الجديدة

جاء الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٠ إيذانا ببداية بروز كيان عراقي جديد ، وممارسة دولته الوليدة لمسؤولياتها في ظل أوضاع احتلال مضطربة ، وانتداب معطن وأمال معلقة وجمر ما زال يتربق تحت الرماد .
ثم تلا ذلك تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكا على العراق وتنويعه في الثالث والعشرين من شهر آب ١٩٢١ مما كان يعني ولادة جديدة لعراق جديد ومسؤوليات يتحملها أبنائه في سياق هذا الكيان والتزامات تتطلبها الحياة ومستجداتها .

وبدءا نشير الى النخبة القانونية تحمست كثيرا لترشيح فيصل لإشغال التاج العراقي فكان المنتمون اليها على اطلاع كاف على تاريخ الرجل ودوره في الثورة العربية وفي سوريا ومؤتمر الصلح في باريس كما ان العديد منهم كانوا على اتصال مباشر قبل ان يرشح لموقعه الجديد ثم ان فيصلا تعهد



في خطبه التي ألقاها قبل التتويج ان يعمل من اجل " تأسيس الحكومة على القوانين المنظمة والشرائع الدستورية التي يتمشى عليها العالم المتمدن اليوم " كما اكد ضرورة فصل السلطات وكون الأمة مصدرها فهي التي " تضع قوانينها وتأخذ منها حقها من السلطة وتعطي للمحاكم السلطة التي تحقق له كما أنها تمنح الحكومة كلها السلطة التي تلزمها " كما ورد في نص خطابه الذي ألقاه يوم التاسع من تموز سنة ١٩٢١ في المدرسة الجعفرية الأهلية ببغداد (٣١)

ومن الضروري ان نشير الى ان المحامين أرادوا ان يقيموا للأمير فيصل احتفالاً خاصاً لمناسبة ترشيحه لعرش العراق ، قدم له ناجي السويدي اقترح المحامين بهذا الخصوص بعد وصوله الى بغداد ، الى انه رفض ذلك بأسلوب ذكي حين قال ما نصه في خطابه المذكور آنفا :

" وأوجه كلامي الى حضرة المحامي ناجي أفندي ، وأقول أرجو إعفائي من حضور الحفلة التي يريد يقيمها المحامون ، لان تلك الحفلة ستكون كالتبشير وأنا لا أود ان أكون واسطة للتبشير ، أعطوا للأمة ملئ حريتها لتعمل بما تراه رشيداً " (٣٢)

ان مثل هذا الأسلوب في التعامل قرب فيصل الاول من المنتمين الى النخبة القانونية العراقية أكثر فأكثر ، حتى ان احد ابرز المنتمين اليها يومذاك ، ونقصد به سليمان فضي تحديداً ، اقام حفلاً كبيراً يوم الثاني من تموز سنة ١٩٢١ لمناسبة وصول الامير فيصل الاول الى بغداد وترشيحه لعرش العراق ، دعا اليه حوالي مائة وعشرين شخصية من مختلف انحاء العراق ، وكان العديد منهم من رجال القانون والصحافة والفكر والإدارة المعروفين (٣٣)

ضم الكيان الجديد العراقيين ممن كانوا موظفين من أيام الحكم العثماني الاخيرة او ممن عملوا وتوظفوا في زمن الاحتلال البريطاني اضافة الى الذين استلموا مهامهم بعد قيام هذا الكيان الجديد وكان جل هؤلاء يتوفرون على مستويات ثقافية شتى يطل من بينهم رواد النخبة القانونية العراقية الذين ازداد عددهم ودورهم أهمية وضرورة من خريجي مدرستي استانبول وبغداد مع قلة قليلة من مدارس أجنبية اخرى . ان حديثنا عن دور هؤلاء في مؤسسات الدولة العراقية الوليدة السياسي والفكري والاداري انما ينحصر بين وزارة عبد الرحمن النقيب الاولى ووزارة عبد المحسن السعدون الثانية وهي فترة شهدت سطوع نجم رجال القانون وأخذهم لدورهم في مواقع مهمة وحساسة في السلطة التنفيذية ضمن رئاسة الوزارة التي بلغها جعفر العسكري مرة اضافة الى شغله موقع وزير الدفاع في وزارات عبد الرحمن النقيب الاولى والثانية والثالثة (٣٤) وجهوده المسجلة له في تأسيس وتشكيل جيش العراق ورعايته من دون ان ننسى مشاركته في مؤتمر القاهرة التاريخي المار ذكره لتقرير مصير عرش العراق مع رفيقه ورجل القانون المهم وممثل البرجوازية اليهودية ساسون حسيقل الذي استوزر خمس مرات في وزارات النقيب الاول والثاني والثالث ووزارتي عبد المحسن السعدون الاولى وياسين الهاشمي الاولى (٣٥) حيث كان دوره الفني والسياسي مهما في تلك الفترة من حياة العراق السياسية والمالية ينضم إليهما رجل القانون المعروف ناجي السويدي الذي استوزر في وزارات عبد الرحمن النقيب الثانية لوزارة العدلية وعبد المحسن السعدون الاولى للعدلية بعد ان استلم فيها وزارة الداخلية اولا وأخيرا وزارة العدلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (٣٦).

اما نوري السعيد وهو الذي درس القانون سنين ثلاث (٣٧) فيظل دوره في هذه الفترة وفي كل الفترات مهما وأساسيا لكن في بدايته في نطاق وزارة الداخلية ثم رئاسة أركان الجيش ثم وزارة الدفاع ، انما هي مقدمة لعمل ودور قادم وتدريب يأتي موقعه ملفتا للنظر كنائب عن بغداد في المجلس التأسيسي ووزارة الدفاع في آن واحد في وزارتي السعدون الاولى وجعفر العسكري الاولى (٣٨).

ولم يقتصر الامر على هؤلاء الذين كانوا على اتصال مباشر بشخص الملك فيصل الاول اذ كان هناك آخرون من رمز النخبة القانونية العراقية صعدوا الى السلطة التنفيذية في ذلك العهد فقد استوزر في وزارة ياسين الهاشمي الاولى وزيران هما رشيد عالي الكيلاني الذي تسلم حقيبة الاشتغال والمواصلات ثم شغل وزارة العدلية بالوكالة بعد استقالة رشيد عالي الكيلاني الذي استوزر ايضا وزيرا للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (٣٩) .

ولقد برز في الوزارة الاخيرة وجه قانوني جديد هو رؤوف الجادرجي الذي عرفناه جيدا في صحيفة " صدى الاسلام " المار ذكرها وقد عهدت اليه حقيبة المالية (٤٠).
تقلد القانونيون في المرحلة نفسها مناصب إدارية حساسة لها أهميتها الاستثنائية في ظرف تأسيس الدولة الحديثة في مجتمع يعاني من مشكلات غير قليلة نجم قسم غير قليل منها من ظروف سيادة العلاقات العشائرية التي تتناقض مع كل أنواع الحكم المركزي. فبعد قيام النظام الملكي ولغاية العام ١٩٢٥ تقلد ناجي شوكت على سبيل المثال مناصب معاون متصرف (محافظ) لواء (محافظة) بغداد ثم وكيلا له حتى العاشر من ايار عام ١٩٢٢ وفي الثامن عشر من أيلول العام نفسه اصبح متصرفا للواء الكوت بالوكالة ومن ثم متصرفا أصيلا له من آذار ١٩٢٣ كما اصبح متصرفا الى لواء بغداد في الثاني والعشرين ايار ١٩٢٤ ولغاية أواسط العام ١٩٢٦ وفي منصبه الاخير عمل ايضا وكيلا لامين العاصمة بالوكالة لبعض الوقت (٤١). ولاشك في أهمية هذه المناصب خصوصا منصب المتصرف الذي "يؤدي عادة الى وزارة الداخلية لدقة الاطلاع على أسلوب الإدارة" (٤٢) الامر الذي حدث فعلا بالنسبة لناجي شوكت كما نلاحظ ذلك لاحقا ومن جميع الأوجه كان ناجي شوكت جديرا بالمناصب التي عين فيها وكانت الجهات المسؤولة العليا متمسكة به (٤٣) مع العلم انه لم يكن من أنصار الملك فيصل الأول او من المقربين فقد ذكر بهذا الخصوص ما نصه .

" أنني بدأت حياتي السياسية ولي ميول جمهورية , وان فيصل يعلم عني ذلك كما أنني لم أبايع فيصل عام ١٩٢١ ولم احضر حفل تنويجه "

اما الأنموذج الثاني الذي نسوقه في هذا السياق فهو عبد العزيز القصاب الذي ينتمي الى أسرة ارتبط العديد من أفرادها بالفقه والقانون (٤٤) وتخرج هو نفسه من المدرسة الملكية الشاهانية سنة ١٩٠٥ بعد ان درس فيها على مدى ثلاث سنوات على أيدي علماء ممتازين مشهورين في استانبول مواد أصول الفقه والتفسير والمجلة الخاصة بالقانون العثماني وغيرها (٤٥), وقد تقلد بدوره مناصب إدارية مهمة في عهد تأسيس الدولة العراقية بعد ان برز في هذا المضمار منذ أواخر العهد العثماني (٤٦) موليا القضاء اهتماما استثنائيا في عمله اليومي (٤٧) ودشن عمله الإداري في العهد الجديد منذ شباط ١٩٢١ قائمقاما وحاكما لقضاء الكوت مع منحه حق تطبيق القوانين والأنظمة العثمانية المختصة بإدارة القضاء الى حين صدور القوانين العراقية الخاصة بإدارة البلاد وكان ينظر بوصفه حاكما في الأمور الحقوقية والجزائية والعشائرية دون ان يسمح بتدخل حاكم اللواء المجير جيفرسن في شؤونها (٤٨) ومنذ أواخر العام ١٩٢٥ اصبح القصاب متصرفا للألوية الموصل (مرتين) وكربلاء والمنتفك وجميعها من الألوية المهمة ذات خصوصيات مؤثرة شهدت في تلك السنوات أحداثا في غاية الاهمية منها تقرير مصير ولاية الموصل (٤٩) ومؤتمر كربلاء الشهير في نيسان ١٩٢٢ لمناسبة هجوم الأخوان الوهابيين على المنتفك (٥٠) وفتاوى علماء النجف الاشرف بصدد تحريم انتخابات المجلس التأسيسي (٥١) وغير ذلك من الأمور والقضايا التي اثبت القصاب جدارة إدارية في اسلوب تعامله معها (٥٢).

أدى المنتمون الى النخبة القانونية دورا اكبر من ذلك بحكم الواقع والمنطقة في ميدان القضاء في تلك المرحلة خصوصا بعد ان اتخذت الحكومة عدة قرارات مهمة لإظهار التبدل الذي حصل في البلاد وكان أبدال الحكام السياسيين البريطانيين في الألوية وفي الاقضية بحكام عراقيين في مقدمة هذه القرارات مما أدى الى نقل " معظم الوظائف من الايدي الأجنبية الى الايدي العراقية " فأصبح من واجب كل وطني ان يسهم في خدمة بلاده عن هذا الطريق حسب صياغة قطب قانوني بارز (٥٣).

ولم تؤد بعض الاجراءات القانونية والإدارية التي اتخذت في بداية مرحلة تأسيس الدولة العراقية الحديثة دورا قليلا في تشجيع أمثال هؤلاء للانخراط في مؤسسات القضاء من ذلك بيان تعديل المحاكم الذي صدر في الرابع عشر من ايار ١٩٢١ والذي تم بموجبه اول تعديل لبيان المحاكم الذي أصدرته سلطات الاحتلال سنة ١٩١٧ والمهم في التعديل انه اخذ الوضع الجديد بنظر الاعتبار حين نص على ان يطبق نظام المحاكم هذه المرة على جميع انحاء العراق , مع تشكيل محاكم جديدة اقتضتها الضرورة , فضلا عن توسيع عددها واختصاصاتها ولم يمر يوم واحد على صدور بيان التعديل حين اصدر وزير



العدلية حسن الباجي (٥٤) أول نظام ثابت للمحاكم انطوى على حذف بعض المصطلحات وتبديل غيرها فيما يخص المحاكم ورسومها ونظام المحامين الذي بدلت فيه مادة منح أجازة العمل بالمحاكم للمحامين من قبل رئيس محكمة التمييز بان اقتصر شرط المنح على حصول المحامي على أجازة اشتغال عمومية او خصوصية في أي محكمة كما شمل التعديل إلغاء مجموعة من القوانين وتحديد او توسيع صلاحيات المحاكم الجعفرية في ضوء الحاجة والتجربة (٥٥).

وعرج الملك فيصل الاول في أول كتاب ألقاه بعد تتويجه على موضوعات تهم القانونيين وتخص مهنتهم بصورة مباشرة من قبيل ضرورة توفير أسباب الراحة والسعادة والأمن وتشديد أركان الدولة على المبادئ القويمة وضمن دائرة السلم والنظام وسن قوانين عدلية تمنع كل تعرض بالدين والجنس واللغة وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الأجنبية (٥٦).

استمرت محاولات التطوير والتغيير في نصوص القوانين وتحول الامر الى مهمة أخذتها مناهج الوزارات التي تعاقبت على الحكم بنظر الاعتبار وخير أنموذج نسوقه بهذا الصدد هو منهاج وزارة ياسين الهاشمي الاولى التي تألفت يوم الثاني من آب سنة ١٩٢٤ والتي تولي رشيد عالي الكيلاني فيها حقيبة العدلية فقد ثبتت الوزارة في منهاجها الموجز الذي أذاعته بعد تشكيلها بستة أيام الأتي نصه بخصوص العدل والقانون :

" إحضار اللوائح القانونية لتقوم مقام بعض القوانين والنظامات المرعية الان والتي ليست ملائمة لحاجات المملكة ولعادات الشعب (٥٧)

وعندما نشرت الوزارة نفسها في الثاني عشر من كانون الاول من السنة نفسها بيانا عن منهاجها المذكور (٥٨) فإنها أولت قضايا القانون ووزارة العدلية اهتماما خاصا مؤكدا ضرورة تحكيم القانون في جميع الأعمال واشترط الكفاءة والمقدرة حتما في التوظيف والترقية وتثبيت عدد المستخدمين في ملاك دائم بقوانين تسن لهذه المقاصد .

اما بصدد وزارة العدلية فان البيان سجل الملاحظات التي تؤثر تحولا نوعيا في الفكر القانوني , وأسلوب التعامل معه وسبل تطبيقه: (٥٩)

ان الكلمات والمعاني والمضامين التي وردت في هذا المنهاج لما يثير الاستحسان في ظل دولة ناشئة ونخب حقوقية وسياسية ما زالت في غالبيتها وليدة وجديدة لكنها معركة على كل حال تستوجب التقدير في حدود الزمان والمكان لكن هذا الطموح يصطدم بمحاولات الدولة المنتدبة بريطانيا , وفرضها لما تريد هي على وفق أساليبها ومصالحها , وذلك ما تبين في الملحق العدلي من المعاهدة العراقية الانكليزية التي قدمتها وزارة جعفر العسكري في الثاني والعشرين من نيسان ١٩٢٤ الى المجلس التأسيسي والاتفاقيات المتفرعة عنها طبقا للمادة التاسعة من المعاهدة المذكورة لقد ضمت هذه الاتفاقية العدلية مواد ست مع تفاصيل كثيرة وفروع تتمثل فيها أرادة سلطة الانتداب في تمييز البريطاني والأجنبي في التعامل ودعاوى المحاكم , وفي التشاور مع المندوب السامي في كل شأن يتعلق بهذا الامر (٦٠).

و يظل دور رجال القانون ونخبته متميزا كما قلنا ولان هذه الأسماء وهي أمثلة قليلة من عدد كبير يتزايد يوما بعد يوم قد أصبحت لهم بمواقع مهمة في الدولة العراقية وتولوا مناصب عليا في كل مراكز الدولة وأجهزتها وللمثل فقط يتحدث سجل كبار موظفي ورموز الدولة سنة ١٩٢٥ ويبين من بين ثناياه ان اثنين منهم كانا في البلاط الملكي , هما داود الحيدري في المراسم , وخيري العمري مديرا للتشريعات وفي السنة نفسها كان ينتمي خمسة وزراء من أصل ثمانية وزراء في الحكم (٦١) الى النخبة القانونية وهم كل من رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية وحكمت سليمان وزيرا للمعارف وناجي السويدي وزيرا للعدلية ورؤوف الجادرجي وزيرا للمالية , وأخيرا حمدي الباجي وزيرا للأوقاف (٦٢).

وحسب السجل نفسه فان ثلاثة من متصرفي (محافظي) الألوية العراقية كانوا في العام ١٩٢٥ من أقطاب النخبة القانونية وهم كل من ناجي شوكت في بغداد وعبد العزيز القصاب في الموصل ,



ومحمود الطبقجلي في الحلة(٦٣) كما ان نسبة من أعضاء السلطة التشريعية – مجلس الأمة او البرلمان(٦٤) كانوا من أقطاب النخبة القانونية البارزين وكل ذلك يؤشر دون ريب دورا متميزا للمنتمين الى تلك النخبة في مؤسسات الدولة العراقية في مرحلة التأسيس الامر الذي تسجد ايضا في ظواهر اخرى فكرية بالأساس .

المحور الرابع

النخبة القانونية والمنظمات المهنية والسياسية في مرحلة

تأسيس الدولة العراقية

حين شهد العقد الثالث من القرن العشرين ولادة الكيان العراقي الجديد ، شهد في الوقت نفسه بعث الحقوق العراقية وتعاضم نخبته وتسربها الى كل معالم حياة هذا الوليد المتعاضم في وقائع الشعبية والرسمية ولذلك فان رجال القانون وكانوا يزدادون عدداً وعدداً وتجربة ، ويزدادون انتشاراً وصعوداً في مراكز الدولة وفي المنظمات الشعبية والمهنية والسياسية وذلك أمر ايجابي يطيب مر مذاق الحياة ويجعل مواجهتها أمراً بعيداً عن الاستحالة .

الأحزاب كتل سياسية يدين أعضائها بمبادئ يتفقون عليها ويسعون الى سبيل تحقيقها وتستهدف هذه المبادئ – عادة – مصلحة البلاد التي نشئوا عليها وخير الشعوب التي هم منها ولهذا فهي تشكل وفق أنظمة خاصة وتشريعات مقننة وينقسم هؤلاء الى قسمين : الذين يتولون إدارة هذه الأحزاب وينظمون الدعاية لها والذين لا يقصد من انتمائهم غير تكثير العدد وليس لهؤلاء ان يتدخلوا في شؤون زملائهم المذكورين لأنهم يعتقدون بكفاءة وإخلاص من يتولى هذه الإدارة فلا تغطي الروح الفردية عليهم .

والظاهرة البارزة في الأحزاب السياسية في البلاد العراقية ان يعتقد العضو بصلاح مبادئ الحزب الذي ينتمي اليه اعتقاداً جازماً فلا ينتقل منه الى حزب آخر إلا في ظروف شاذة وعلى هذا نرى الخطيب إذا خطب في حفل ما لتأييد حزبه كان خطابه نابعا من عقيدة راسخة كما نرى الكاتب الحر مقالا ما في جريدة ذلك الحزب يكون مقاله خارجا من صميمه ، إذ المفروض في العضو ان يفقه مناهج الأحزاب ويدرسها دراسة دقيقة قبل ان ينتمي الى واحد منها ، لان الارتجال في الاختيار يعد نقصا في النضوج السياسي والآداب السياسية .

والحزب لا يؤلفه شخص واحد ولا يديره شخصان فلا بد ان تكون هناك مجموعة مدركة قامت بتأسيسه . وتؤلف الأحزاب لجانا يتولى كل منها ناحية من نواحي الدولة فيقتلها بحثا وتمحيصاً وينتقدها نقداً بريئاً ويعرضها على الهيئة العامة للحزب فيقر الصالح منها ويدخله في أهداف الحزب الرئيسية حتى إذا تسلم الحزب كراسي المسؤولية كان لديه اختصاصيون في كافة مرافق الدولة ، فينصرف هؤلاء الى تطبيق مبادئ الحزب السياسية والى الشؤون التي تتصل بالسياسة العليا فلا يكون عالقات على الموظفين ولا يسفون الى التدخل في تعيين كاتب أو نقل موظف صغير أو فصل فراش ، تاركين ذلك كله الى الموظفين الاختصاصيين كذلك هم لا يركنون الى سبل الانتقام الوضيعة وأساليبها المنحطة ولا يترددون عن الاستعانة بأراء كبار الموظفين والأخذ بوجهات نظرهم في معالجة القضايا المعروضة عليهم وان كانت أميالهم السياسية لا تتفق مع أميال الأحزاب التي هم منها فالحزب الذي يتولى الحكم لا يستهدف التمتع بكراسيه الوثيرة ولا ليتباهى بمسؤوليته الزائلة بل هو يتولاه ليقدم بلاده وأمتة بتنفيذ المناهج التي وضعها مستهدفا المصلحة العامة دون المصلحة الحزبية الخاصة وكثيرا ما يسند الحزب الكراسي الوزارية بعض أعضائه يكون دخلهم الشخصي في مهتهم الحرة أعلى من الدخل الحكومي في رواتب الوزارة ومخصصاتها ، ولكن هؤلاء يتقبلون التضحية عن طيبة خاطر في سبيل عقائدهم السياسية التي يتوقون لتحقيقها .



لقد شهدت هذه المرحلة قيام الأحزاب و التنظيمات السياسية وشهدت أيضاً ذلك الدور المهم و الحيوي للنخبة القانونية العراقية وموقعها المهم فيها وتفصيل ذلك فيما يلي(٦٥):

١. الحزب الوطني العراقي
تقدمت الهيئة المؤسسة للحزب في الثامن والعشرين من تموز ١٩٢٢ بطلب تأسيس الحزب وقد مثل النخبة القانونية فيها بهجت زينل وكذلك مزاحم الباججي حسب بعض المصادر(٦٦)
٢. حزب النهضة العراقي
أجازت وزارة الداخلية بكتابها المرقم ١٢٣٨٨ في التاسع عشر من آب ١٩٢٢ طلب الجماعة بالموافقة على تأليف الحزب هذا حيث كان فيه من النخبة القانونية محمد حسن كبه وعبد الرزاق الازري اللذين كانا يومذاك طالبين في " مدرسة الحقوق"(٦٧)
٣. حزب النهضة العراقي
لا وجود لأي من المنتمين الى النخبة القانونية في هيئات هذا الحزب القيادية الذب عاد للعمل في الثلاثين من تشرين الثاني سنة ١٩٢٤(٦٨) دون ان يعني ذلك انعزال هؤلاء عن نشاطات الحزب وطروحاته التي كانت تتوافق في العديد من مطلقاتها مع طموحاتهم من قبيل العمل من اجل " توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي وتحقيق رغائبه بحكومة عربية ملكية دستورية ديمقراطية " و " تنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية على اختلاف أجناس العراقيين الذين تضمهم حدود العراق الطبيعية " كما ورد في نص المادة الثانية من نظامه الأساسي(٦٩) ولأن المنتمين اليه كانوا يستهدفون غاية وطنية واحدة هي مقاومة الهيمنة البريطانية وضمان استقلال العراق(٧٠)
٤. الحزب الوطني العراقي
لا وجود للنخبة القانونية العراقية في نشاط هذا الحزب في الفترة المحددة لهذا الفصل دون ان يعني ذلك أيضاً انعزال المنتمين إليها من طروحات الحزب ونشاطاته التي لم تختلف عن طروحات ونشاطات " حزب النهضة العراقي " بل كان يوجد نوع من التعاون بينهما(٧١) ولكن بعد ان غدا " الجانب الطائفي أقوى من جانبه الوطني" في المرحلة الثانية من نشاطه فان العديد من المثقفين الواعين ابتعدوا عنه ومنهم القانونيون بطبيعة الحال(٧٢)
٥. الحزب الحر العراقي
كانت بداية الحزب هذا في الثالث من أيلول سنة ١٩٢٢ وقد ترأسه محمود النقيب اكبر أولاد رئيس الوزراء وظل يعد أول حزب حكومي في تاريخ العراق المعاصر وقد مثل النخبة القانونية في هيئة المؤسسة صلاح بابان وحسن غصيبة وناجي شوكت في بعض المصادر(٧٣)
٦. حزب الأمة
في ظروف قاتمة فرضت فيها سلطة الاحتلال المعاهدة العراقية البريطانية وبعد مصادقة المجلس التأسيسي عليها قدم مجموعة من المحامين ومن أركان النخبة القانونية العراقية طلبا الى وزارة الداخلية في أوائل تموز ١٩٢٤ ومنهم داود السعدي وعلي محمود الشيخ علي ونصرت الفارسي وشفيق نوري السعيد وعبد الهادي الظاهر وعبد العزيز ماجد ومحمود خالص واحمد القشطيني وقاسم العلوي لتأسيس حزب باسم " حزب الأمة " غير ان نائب مفتش الشرطة العام البريطاني الجنسية الميجر كوكس رأى ان من غير المناسب منحهم رخصة الحزب لأسباب كثيرة معروفة وقد تم ذلك في ظل وزارة جعفر العسكري حيث بدأ الضغط والتضييق على بعضهم وكان نصرت الفارسي طلبا الى وزارة الداخلية يعلن فيه انسحابه من الحزب لأسباب



غير واضحة وخاصة به وهو واقع موضوعي برز فيه التنافس من اجل كرسي الحكم وفرشت المبادئ في طريق السلطة وهجا وفرقة واستغلا لا يترافق فيه هذا وذاك وسط مبررات تحكمها عقد ومحاكمات اختلط فيها الايجابي والسلبي والطامع و الهاوي وصاحب المبادئ ، ولذلك يعد انصراف وزارة جعفر العسكري ومجيء ياسين الهاشمي الذي كان يقود المعارضة واستلامه ورئاسة الوزراء فقد تغير الوضع وأجيز الحزب في العشرين من آب ١٩٢٤ وانسجما مع مخطط السلطة هذه وبتأثير من الهاشمي نفسه وبعد شهرين على تشكيل الحزب دخلت فيه عناصر أخرى غير التي ذكرت أجريت بعده انتخابات جديدة لهيئته وبقي من النخبة القانونية فيها كل من : داود الأسعدي وعبد الرزاق الرويشدي وناجي السويدي وأنطوان شماس ويوسف الياس(٧٤) فيما تضيف مصادر أخرى كلا من المحاميين عبد العزيز الماجد وعبد الهادي الظاهر فضلا عن عبد الله الثنيان(٧٥)

وفي الواقع فان العديد من طروحات " حزب الأمة " الفكرية تغري المنتمين الى النخبة القانونية منها فضلا عن قضايا الاستقلال الناجز وتطور التعليم والصحة والاقتصاد والمادة السابعة عشرة من نظامه الأساسي جاء فيها الآتي نصه :

" يرى الحزب ان القوانين المرعية في هذه البلاد غير وافية بالغرض لتقدم العراق وعليه فالحزب يسعى لإصلاحها أو تبديلها بأحسن منها "(٧٦)

وينبغي ان نشير هنا أيضاً الى ان حزب الأمة كان أول تنظيم سياسي عراقي يرفع شعار ((قوة الجيش العراقي)) (المادة الثامنة عشرة من نظامه الأساسي) كما طالب بتصفية " الموظفين غير العراقيين وحصر وظائف الدولة في أبناء العراق (المادة العاشرة من نظامه الأساسي) (٧٧) مما ينصب في مصلحة أبناء النخبة القانونية ممن كان يغريهم أيضاً وقوف ياسين الهاشمي الى جانب الحزب

٧ • حزب الشعب

وجد ياسين الهاشمي الذي كان يقود المعارضة ضد المعاهدة العراقية البريطانية في المجلس التأسيسي المنحل ان الانتخابات الجديدة جاءت بالأغلبية لنواب حزب التقدم الذي شكله عبد المحسن السعدون من مؤيديه من النواب في المجلس الجديد ووفق هذه الوقائع فقد جمع ياسين الهاشمي بقية النواب في المجلس الجديد المعارضون وهم الأقلية ليشكل حزبا جديدا على اساس التكتل البرلماني وسماه " حزب الشعب " تطبيقا لمفهوم الأحزاب البرلمانية المؤيدة والمعارضة في الدول الديمقراطية البرجوازية وقد أجيز هذا الحزب من وزارة الداخلية في ٣ كانون أول ١٩٢٥ وأصبح حزبا له كيان رسمي يسعى لإسعاد الشعب مثل غيره ويريد تأمين الاستقلال التام للعراق وهو شعار كبير وفضفاض من دون تحديد الوسائل مع طموحه وسعيه لإدخال العراق عصبة الأمم المتحدة وتحقيق التعديلات على نصوص المعاهدة العراقية البريطانية وبطل اختيار الطريق اختيار الطريق للوصول الى هذه الأهداف غامضاً وسط شعار الحزب " الإخلاص ، التضامن ، التضحية " ومن دون شرح الأسباب ووسط الألوان المتنافرة التي اصطفت في ظل راية هذا الحزب تمثلت النخبة القانونية في هيئته الإدارية بكل من نصرت الفارسي وإبراهيم كمال ومزاحم الباججي وعبد اللطيف أفلأحي(٧٨) وفيما يضاف الى هذه القائمة اسمي رشيد عالي الكيلاني وكامل الجادرجي (٧٩)

٨ • حزب الاستقلال العراقي

في القضية الخطيرة المثارة حول ولاية الموصل والمساومات التي جرت حولها بين تركيا الكمالية والطامعة وبريطانيا المحتلة والاستعمارية انبرى نفر طيب من أهل الموصل لتشكيل حزب يقف بوجه الدعاية الكمالية ومساومات الانجليز وضعف وتردد الحكم القائم في العراق



آنذاك لقد تألف الحزب في الأول من أيلول سنة ١٩٢٤ في الموصل وفي خضم خطوة كبيرة وتأيد وتقدير من المثقفين وفي طليعتهم رجال القانون الذين مثلهم في الهيئة المؤسسة محمد صدقي سليمان وكل الوطنيين العراقيين (٨٠)

٩٠. جمعية الدفاع الوطني

لقد بلغ الحماس أوجه واستمرت التعبئة الشعبية وال جماهيرية من اجل الدفاع عن العراق وكيانه الجديد ضد ادعاءات تركيا الكمالية ومساومات الانجليز ودسائسهم ومن اجل إسناد " حزب الاستقلال العراقي " تألفت هذه الجمعية من مجموعة من رجال الدين والأعيان والأشراف والوجوه الاجتماعية والمثقفين يزيد عددهم على مائة وخمسين من المسلمين والمسيحيين مثل النخبة القانونية فيهم إبراهيم كمال ومحمد صدقي سليمان (٨١)

١٠٠. حزب الاستقلال

يظل التعلق بالرمز مهما ومعبرا عن كوامن داخلية تحيى في الخواطر والضمائر ومن ذلك ما مر بنا من أسماء لأحزاب وتنظيمات سياسية وثقافية وصحف ومجلات وتظل كلمة الاستقلال في مقدمة هذه الرموز وعلى هذا الهدى قدم السادة عبد الله الشاوي وإبراهيم كمال المحامي ومحمد زكي المحامي وعبد القادر كمال الدين طلبا الى وزارة الداخلية في تموز ١٩٢٤ يطلبون فيه السماح لهم بتأسيس حزب سياسي باسم " حزب الاستقلال " الذي لم تنبعث فيه الحياة ولم ير النور حيث لم يظهر له نشاط معين وقد كان في هيئته المؤسسة من النخبة القانونية المحاميان إبراهيم كمال ومحمد زكي (٨٢)

١١٠. حزب الاستقلال

هنالك معلومات تفيد عن تشكيل هذا الحزب بشكل سري في بداية تأسيس الحكم العراقي أيام الملك فيصل الأول وقد انحصر نشاطه في طبع النشرات ضد سلطات الاحتلال وإرسال تهديد للعراقيين الذين يتعاونون مع المحتلين من أشهر قادته وهم من النخبة القانونية صالح جبر وصادق البصام وسعد صالح وأنور النقشلي وأحمد زكي الخياط وصادق حبة وطالب مشتاق الذي تحدث وحده عن هذا الحزب وقد انتخب هؤلاء جميعا ياسين الهاشمي رئيسا له (٨٣) هذا عرض للأحزاب السياسية العراقية للفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٢٥ وموقع النخبة القانونية فيها وفي هيئاتها التأسيسية أو الإدارية بعد قيامها مع العلم ان هناك أحزاباً لم تتوفر على أي ممثل من النخبة القانونية لا في هيئاتها الإدارية ولا مع طلبات تأسيسها ومن ذلك " حزب التقدم " في مرحلته الأولى وكذلك " الحزب الوطني العراقي " في الموصل (٨٤)

المحور الخامس / النخبة القانونية العراقية والهيئة التشريعية في مرحلة التأسيس

لم تتوقف نبضات قلوب العراقيين بعد صمت المدافع في ثورة العشرين ولم تهن عزائمهم وهم يتابعون بحذر وانتباه شديدين مجريات الأحداث وتطورات الأمور بعد قيام النظام الملكي والحديث الدائر بين السلطة الجديدة وسلطة الاحتلال البريطاني حول ضرورة قيام حكم دستوري وانبثاق " المؤتمر العام " (٨٥) أو الهيئة التشريعية بأسرع وقت ممكن ليعبر عن صوت الشعب وأحلامه ومراميه وليكمل هذا المشوار الطويل بانجاز مهم وفعال

لقد ظل " المؤتمر العام " الذي كانت الحركة الوطنية تريد به ومنه قيام السلطة التشريعية التي يمثلها هاجسا وأملاً لإرساء دعائم حكم ديمقراطي مقيد بالدستور وهو ما عبرت عنه في حينها صحيفة دجلة بأسلوب نوعي متميز يتوافق مع طروحات القانونيين في إطار أهمية السلطة التشريعية ودورها في وضع دستور يتضمن تحديد نظام الحكم وتشكيل حكومة تأخذ على عاتقها مهمة توفير مستلزمات إرساء دعائم الاستقرار في البلاد (٨٦)

وبعد اخذ ورد وضغوط ومساومات تم انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي في عهد وزارة جعفر العسكري في ٢٥ شباط ١٩٢٤ وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل المعارضة لإحراز مواقع أكثر



لمرشحيها لكن الذي حصل لم يكن مرفوضاً كلياً من الحكومتين العراقية والبريطانية وهو اتجاه يريد ان يضفي الشرعية على حركة الانتخابات أمام الناس في العراق وأمام عصبة الأمم في الخارج ولتقولا للعالم كله ان العراق يتمتع بنظام دستوري يساير رغبة العراقيين كافة (٨٧)

احتل المثقفون بغض النظر عن انتمائهم الطبقي ٢٩% من مقاعد المجلس وكانوا يتوزعون ما بين وزراء وعسكريين وموظفين ومحامين وأطباء ورجال دين وإذا ما استثنينا العسكريين فان نسبة حملة الشهادات الجامعية بين أعضاء المجلس لم تتعد ١٢% وبصورة عامة فان نسبة المثقفين داخل المجلس بحكم واقع العراق شبه الإقطاعي المتخلف مع ذلك فان وزن الفئة المثقفة النوعي داخل المجلس كان اكبر بكثير من وزنها الكمي ، واحتل التجار والوجهاء الذين كان معظمهم مرتبطين بالأرض بصورة أو بأخرى ، النسبة المتبقية وهي ٢١% من أعضاء المجلس وأفراد هذه الفئة ولاسيما كبار التجار منهم كانوا كقاعدة عامة مع السلطة ، خصوصاً في جانبها البريطاني وذلك بفعل عامل الارتباط المتين لمصالحهم بالرأسمال الأجنبي (٨٨) ولم يكن مجرد صدفة ان من بين احد عشر عضواً مثلوا مدينة البصرة ، المنفذ المباشر لاتصال بالأسواق العالمية مما فرض ظهور مصالح ومؤسسات تجارية فيها وكان يوجد بينهم معارض واحد فقط

وقبل إلقاء الضوء على مواقف رموز النخبة القانونية من القضايا المطروحة أمام هذا المجلس وهي محددة بأمور ثلاثة وهي حسب التسلسل ، التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية ، والقانون الأساسي ، وقانون الانتخاب للمجلس النيابي (٨٩) القادم ويشير الى ان وقائع الحياة الداخلية أبان عهد الانتداب قد شهدت منعطفات حساسة وصعبة في ظرف كان الكيان الجديد يللم نفسه فيه ، مما جعل النخبة القانونية في وضع استثنائي خصوصاً لأنها كانت نفتقد التنظيم وبل وحتى وحدة الفكر والموقف بحكم صعودها من جذور مختلفة وأطراف متنوعة لن تكن موحدة الفهم والتصرف في هذا المجال بل شعب وفرق واتجاهات متباينة يختلط فيها الارتباط بالاجتهاد وتتداخل خنادق هؤلاء النفر المتميز وطموحاتهم تلك التي وجدت لها منفذاً وهي تنصدر اجتماعياً لتصارع واجهات تقليدية قديمة في مرحلة مخاض وتبدل اقترنت بتأسيس الدولة مع ما ينطوي عله من صعوبات نجمت عن التخلف في ظروف الانتداب ومن هنا تغدو مهمة معرفة رسوم المنتمين الى النخبة القانونية وتصرفاتهم ومواقفهم إزاء ما تعرض له الوطن وما عاناه أمراً في غاية الأهمية والصعوبة في ان واحد مما يفرض اخذ ظروفهم الخاصة ومدخلات الزمان والمكان بنظر الاعتبار ومن خلال بوابة موضوعية

وإذا رجعنا الى صلب الموضوع نقول بدءاً ان المجلس التأسيسي ضم في مجمل أعضائه مجموعة من رجال القانون والسياسة وكبار الملاك والعسكريين السابقين ووجوه تقليدية برزت وتحكمت ونمت في ظروف معروفة في ذلك الزمان ، لقد كان عدد رجال النخبة القانونية العراقية قليلاً ولكنه كان بارزاً

في الوقت نفسه أبدى المنتمون الى النخبة القانونية حرصاً كبيراً على تنظيم أعمال المجلس التأسيسي والاعتماد على أعمال اللجان بقصد الدرس والتعمق فان ناجي السويدي نفسه تقدم بمقترح يقضي بتشكيل لجنة مؤلفة من خمسة عشر عضواً تحال إليها المعاهدة للتدقيق والرأي ، وقد نال هذا الرأي أكثرية الأصوات وانتخب ياسين الهاشمي رئيساً لها ، والنخبوي محمد زكي نائباً للرئيس (٩٠) ، لقد شهدت مناقشات المجلس التأسيسي الكثير من التذبذب والتناقض والتداخل أيضاً في صفوف الأعضاء والمعارضة بالذات .

١ - النخبة القانونية والمعاهدة العراقية البريطانية

بعد ان عقد المجلس التأسيسي جلسته الافتتاحية في السابع والعشرين من آذار سنة ١٩٢٤ وفي ذلك اليوم ألقى الملك فيصل الاول خطاب للعرض امام اول مؤسسة تشريعية في تاريخ العراق وانه اكد على ضرورة ان يعمل المجلس وفق برنامجه للبت في ثلاث مواضيع مهمة وكان الترتيب الاول في هذه المواضيع البت في المعاهدة العراقية البريطانية والذي تعد في ترتيب هذه المهمات للنظر فيها من قبل



المجلس التأسيسي اول خرق للأحوال الديمقراطية المتعارف عليها فلا بد من الإشارة ان عقد المعاهدة الذي فرض من قبل البريطانيين أصلاً قبل تأليف المجلس التأسيسي حيث وردت في المادة الثالثة من المعاهدة نفسها التي اشترطه صراحة ان لا يرد في الدستور أي شيء متناقض لشروط المعاهدة مما كان يعني وضع المعاهدة في المقام الاول وحاول البريطانيون ايضا استغلال قضية الموصل للضغط على الجانب العراقي فقبل افتتاح المجلس بيوم واحد فقط بعث المندوب السامي مذكرة الى الملك أعرب فيها عن رغبت وزارة المستعمرات في تعجيل البت بأمر المعاهدة لما في ذلك من تعزيز لمركز العراق بخصوص مسألة الموصل(٩١) .

أخذت النخبة القانونية كجزء من المعارضة جميع هذه الامور بنظر الاعتبار فإنما لم تنشر الموضوع داخل المجلس على نطاق واسع حيث طالب البعض تأجيل المناقشة حول المعاهدة الى ما بعد الانتهاء من وضع الدستور , وان السبب الرئيسي من النخبة القانونية بصورة خاصة والمعارضة بصورة عامة لم تريد ان تشدد على هذه النقطة كثيراً لعدة اسباب أهمها لم يريدوا ان يعترضوا على امر ورد في خطاب الملك فيصل الاول شخصياً كما انهم لم يرغبوا الصدام حول مسألة اقرها النظام الداخلي للمجلس(٩٢). انبرت المعارضة للمعاهدة نفسها على نطاق واسع بعد ان بدأت مناقشتها على اثر توجيه الحكومة كتاباً لرئاسة المجلس التأسيسي لبت فيه عرض المعاهدة على اعضاء المجلس لمناقشتها وإبرامها ففي الجلسة الثالثة للمجلس التي صادفت في الحادي والثلاثون من آذار ١٩٢٤ أعلن رئيس المجلس عن ذلك مبيناً ضرورة تكوين لجنة من بين اعضاء المجلس لدراسة نصوص المعاهدة رداً على ذلك طالب عدد من المعارضين توزيع نسخ من لائحة المعاهدة على اعضاء المجلس بهدف تدقيقها ومنحهم مدة كافية لا تقل عن أسبوع لدراستها رافضين تكوين لجنة بشكل قاطع قبل ذلك كما طالبوا بتوزيع نص المعاهدة الانكليزي الى جانبها العربي طالما ان النص الاول هو المعمول عليه في حالات حدوث أشكال ما في تفسير نصوص المعاهدة بل ذهب ناجي السويدي الى المطالبة بتوزيع نص المعاهدة على ابناء الشعب فان الشعب (هو الواسطة الوحيدة) للبت فيها وعلى اعضاء المجلس ان (يسترشدوا برأيه) ويعملوا وفق أمانيه ورغباته وأخيراً قدم ناجي السويدي نفسه تقريراً اقترح فيه توزيع المعاهدة على اعضاء المجلس قبل كل شيء فقبل اقتراحه بأكثرية الأصوات وكان ذلك نصراً للمعارضة على الذين كانوا يطالبون بتشكيل لجنة دون تأخير الامر الذي تحقق بفضل الحجج المنطقية التي أوردها عدد من المعارضين من أمثال ياسين الهاشمي ومحمد زكي ومحمد الحاج علوان في معرض مناقشتهم لأراء مؤيدي الحكومة .

ان المجلس التأسيسي ضم في مجمل اعضائه مجموعة من رجال القانون والسياسيين وكبار الملاك والعسكريين ووجوه تقليدية برزت وتحكن وتمت في ظروف معروفة في ذلك الزمان والمكان لقد كان عدد رجال النخبة القانونية العراقية قليلاً لكن كان بارزاً فقد وقف قسم منهم مع المعاهدة على وقف تبريرات تنتهي الى منطق يستند الى واقع الحال والظرف كما وقف البعض الاخر ضد عقد المعاهدة وطرحوا صيغاً شتى في الاعتراض على الشكل والمضمون وفيها الصراحة الكاملة وفيها المهادنة فعندما عرض جعفر العسكري المعاهدة على المجلس التأسيسي بوصفه رئيس الوزراء طالب ناجي السويدي(٩٣) بتوزيع نص المعاهدة على ابناء الشعب لان الشعب كما اكد هو الواسطة الوحيدة والملجأ للبت فيها ودعي اعضاء المجلس للاسترشاد برأيه قاصداً من هذا الطرح معاني وطنية وتشريعية والمهم ان احد لم يتجرأ ان يعترض على رأيه مما يعد بحد ذاته كسب مهم بل نصراً على الذين كانوا يطالبون حصر الموضوع في لجنة خاصة وان هذا النجاح قد تحقق بفضل الحجج المنطقية التي أوردها عدد من القانونيين من اعضاء المجلس منهم رؤوف الجادرجي ومحمد زكي مما يعد مؤشر لتحول نوعي في التفكير وفي اسلوب التعامل خصوصاً اذا أخذنا بنظر الاعتبار ان ما تحقق أخيراً في غمرت نقاش متشعب تباينت فيه أطروحات الاعضاء والمعارضين بعد ثلاثة ايام قدمت اللجنة تقريراً للمجلس في جلسته الثامنة تتضمن سبع نقاط عدتها منهاجاً لسير أعمالها ومداولاتها في دراسة المعاهدة تركزت النقاط السبعة على ضرورة اطلاع اعضاء اللجنة على جميع الوثائق المتبادلة بين الحكومتين العراقية



والبريطانية بشأن المعاهدة ليتسنى لها الوقوف على (طبيعة وكنه المذكرات بين الجانبين) وارتأت الاستعانة بالوزراء السابقين ممن كان لهم علاقة بعقد المعاهدة فضلا عن أعضاء حكومة جعفر العسكري القائمة ومختلف الاختصاصيين ممن يمكن الاستفادة من أرائهم انسجاما مع ذلك طالب عضو المجلس المعارض النائب عبد الرزاق الرويشدي السماح لعدد من المحامين الذين تقدموا بطلب أصولي وفق قانون الاجتماعات لمتصرفية بغداد لعقد اجتماع مع أعضاء المجلس لمناقشتهم بصدد المعاهدة وكما أكد الرويشدي فإن المحامين المذكورين كانوا من ذوي الاختصاص أيد الرويشدي في طلبه كل من ناجي السويدي وصالح شكاره في ما عد مؤيدو الحكومة ونهم وزير الدفاع نوري السعيد ووزير الداخلية علي جودت أيوب ذلك خرقا لواجبات المجلس التي حصرها القانون في اعضائه فحسب وعلى الرغم من ان حجة مؤيدي الحكومة كانت واردة وقوية الا ان ضغوط المعارضة داخل المجلس وخارجه أثمرت فقد أعلنت رئاسة المجلس في جلسة الرابع عشر من نيسان ١٩٢٤ عن موافقة الحكومة على عقد اجتماع وبأنها سوف لن تمارس أي ضغوط لعرقلته وخلال مناقشة أعضاء المجلس لنصوص المعاهدة فقد برزت ثلاثة اتجاهات للاتجاه الأول الاتجاه المتشدد (٩٤) الذي يؤكد بصورة خاصة على ان المعاهدة تنقل كاهل البلاد بقيودها وتضعف سيادتها وتمس استقلالها وهذا لمستوى طموح هؤلاء المتشددين طالبوا فقط لتعديلها على وفق ما جاء في تقرير لجنة المعاهدة ومن هؤلاء ياسين الهاشمي ومحمد زكي استمد أقطاب هذا الاتجاه عزمهم وإصرارهم من الحماية الشعبية العارمة ضد المعاهدة مما تجسد في العديد من المظاهرات الحاشدة التي كانت حول بناية المجلس وفي الاجتماعات المتكررة التي كان ينظمها الساسة والمحامون وغيرهم وفي الحملة الواسعة التي تبنتها صحافة المعارضة ضد المعاهدة قال الدكتور داوود الجليبي بهذا الصدد في مداخله له يوم ٢٩ ايار وكانت هتافات المتظاهرين يتردد صداها داخل قاعة المجلس حيث قال ما نصه سمعنا الان ضجة أخواننا العراقيين حول المجلس التأسيسي ولا بد ان هذا يزيد من عزمنا .

أما الاتجاه الثاني (٩٥) فقد اتسم بقدر واضح من المعرفة والواقعية المرتبطة بالزمان والمكان وأقطاب هذا الاتجاه كانوا يرون في المعاهدة خطوة الى الأمام أفضل من الانتداب بكثير بغض النظر عن ثقل بنودها ونواقصها كانوا يرون تبني ما أسموه بالفن السياسي في مناقشات القضية وحلها بالمستند على أرضية قانونية وقد اخذ هؤلاء بنظر الاعتبار وضع البلاد العام داخليا وخارجيا ومن رواد هذا الاتجاه ناجي السويدي حين قال عن المعاهدة إنها على علاقتها أرجح لدينا من الانتداب وأفضل رغم ثقلها ونقصاتها لان وضعية العراق ليست وضعية دولة مستقلة تمام الاستقلال حتى تتمكن من ان تعقد معاهدة كما تعقدها الدول المستقلة وهو منطق قانوني استند عليه واستند عليه أمثاله من النخبة القانونية في تحليلهم للواقع المائل وان النفق الذي يخطون فيه لا بد ان يصل بهم الى فتح الضوء

أما الاتجاه الثالث (٩٦) فلم يختلف عن الاتجاه الثاني سوى ان أقطابه كانوا يركزون على الجانب القانوني أكثر من أي موضوع آخر وقد مثله كل من رؤوف الجادرجي وعبد الرزاق منير وهما من النخبة القانونية العراقية الذين اجروا مقارنات مفيدة بين مواد المعاهدة ومواد الانتداب واخذوا بنظر الاعتبار العرف والقانون الدوليين في تنظيم العلاقات لكن هذه المفارقة على اختلاف اتجاهاتها كانت متفقة على قبول المعاهدة لكن بشرط على ان يتم تعديل العديد من بنودها على وفق ما جاء بتقرير لجنة المعاهدة التي كانت تمثل المعارضة في أغلبية اعضائه وان النخبة القانونية كانت تمثل جزء منها ولا بد من الإشارة الى نقطة مهمة ان جهود المندوب السامي البريطاني والمحافظين لم تذهب سدى فقد بدأ التملل يدب في نفوس عدد من المعارضين ومنهم ناجي السويدي الذي تغيرت لهجته فبدأ يعزف على وتر الامر الواقع ويؤكد أكثر مما ينبغي على ضعف العراق مما دفع زملائه الى التصدي له خوفا من نقشي هذه الظاهرة وبرغم ذلك كله فان للمعارضة فرصتها في أعاققة التصديق على المعاهدة الا ان مناورات المندوب السامي والملك وضغوطهما في ان يتضمن التقرير الذي طرح بعد مساومات بقاء ولاية الموصل ضمن حدود العراق شرطا أساسيا لقبول المعاهدة حيث تم التصويت على ذلك والذي يعني فشل المعارضة البرلمانية وفيها رموز النخبة القانونية الذي توزعوا ضمن الاتجاهات الثلاثة في



تحقيق أهدافها الأساسية والنهائية بخصوص أول معاهدة تعقد بين العراق وبريطانيا لكنها نجحت في رفع صوتها وإيصال ذلك الصوت الى الجماهير وتحريكها وفي ان تحول دون ميلاد المعاهدة الا بعملية قيصرية وهي بذلك قدمت قاعدة حقوقية وشرعية للدولة العراقية في قادم الأيام لكي تطالب وتتاضل وتتأشد عن حقها امام الدولة البريطانية . لم تستطيع النخبة القانونية العراقية في المجلس التأسيسي ومعها المعارضة بكل أشكال اتجاهاتها ورموزها ان تعرقل فرض المعاهدة لكنها سجلت مع ذلك مواقف سوف يظل التاريخ يحتفظ بها تراثا سياسيا وفكريا ايجابيا ارتبط بالواقع الاجتماعي والسياسي وخضع للزمان والمكان .

٢- النخبة القانونية والدستور

بعد الانتهاء من موضوع المعاهدة التي تعد في كل الاحوال خطوة الى الامام جاء دور مناقشة الدستور الذي كان يعرف يوم ذاك بالقانون الاساسي وبأشر المجلس التأسيسي مناقشات القانون الاساسي يوم الرابع عشر من حزيران سنة ١٩٢٤ وأنتها من مناقشاته يوم العاشر من تموز في نفس السنة وقد أبدى رموز النخبة القانونية في خضم المناقشات التي دارت جهدا كبيرا ومتميزا وسارعوا وهم يستندون على القانون والوقائع في رغبة حقيقية لأجراء تعديلات جوهرية على اهم مواد القانون الاساسي في اتجاه استقلال العراق ووحدته والحفاظ على معالجة الحيوية ولإيجاد المستلزمات القانونية الضرورية في إقامة نظام ديمقراطي وتركيز سيادة القانون وحياته الحريات العامة وكانوا وهم يدافعون من خلال تشكيلة لجنة القانون الاساسي بإشراك المتخصصين من حملة شهادة القانون والاطلاع على التجارب العربية والعالمية وفرضته المعارضة ومنهم القانونيين كجزء من المعارضة فرضوا رأيهم في ان تعتبر الحكومة مسودة الدستور التي تقدمت بها الى المجلس في الثالث من نيسان ١٩٢٤ واللائحة قابلة للنقاش والتعديل لا مجرد قانون معروض على المجلس للتصويت عليه (٩٧) وعلى غرار موضوع المعاهدة حدث خلاف بين اعضاء المجلس حول تشكيلة اللجنة التي كان عليها ان تثبت مسودة القانون الاساسي لأعداد تقرير عنها قبل مناقشتها فأكد معظم المعارضين على ضرورة اخذ عنصر الاختصاص واختيار اعضاء اللجنة بنظر الاعتبار الامر الذي لم يحضى بموافقة الاكثرية فقابلية اعضاء المجلس كانوا يرغبون في ان تكون اللجنة ممثلة لجميع الالوية (٩٨) حاول أعطاء النخبة القانونية تأطير أرائهم ومقترحاتهم بأسانيد وحجج قانونية مستمدة من الاحوال والأعراف الدستورية الدولية العربية والإسلامية والغربية بما في ذلك الدستور المصري الذي استشهد فيه ناجي السويدي في مسألة سيادة العراق واستقلاله .

أثار تكوين لجنة القانون الاساسي مشكلة اختيار ممثلين عن لواء كربلاء وديالى فان الممثل الوحيد عن لواء كربلاء عمر الحاج علوان كان عضوا في لجنة المعاهدة ايضا لذا طلب إعفائه من عضوية اللجان الاخرى وبالنسبة للواء ديالى فان الشيخ حبيب الخيزران كان ايضا عضو في لجنة المعاهدة فيما رفض ممثل اللواء الأخير جعفر العسكري ومحمود النقيب عضوية لجنة القانون الاساسي حاول المعارضون استغلال ذلك لتعزيز لجنة القانون الاساسي بعناصر كفؤة ومتخصصة فطالبوا ان يمثل اللوائين كل من رؤوف الجادرجي ومزاحم الباجي وكلاهما متخصصان في القانون . حاول عبد الرزاق الرويشدي التوفيق في مسألة وجود مجلس الاعيان بين التعيين والانتخاب وضرورة ذلك (٩٩) وحول ضمان الحريات على وفق نصوص دستورية سليمة اعترض اصف قاسم اغا وهو من الموصل ومن النخبة القانونية على ما جاء في نص المادة السادسة من اللائحة المتعلقة بالحريات العامة عند ورود عبارة الإجبار في تبديل المسكن وحول النفي والضرب والجلد جرى نقاش ضميري وأنساني عن مدى ضرورة ذلك وتصدى للموضوع مزاحم الباجي وعبد الرزاق الرويشدي

وناجي السويدي واصف قاسم اغا من منطلقات مختلفة وتفسيرات متناقضة أحيانا لترسيم صيغة حضارية لهذه المواضيع .

اما عندما عرضت المادة الحادية عشر في لائحة القانون الاساسي الخاص بحرية ابداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والأحزاب فقد أقرت بحماس من جميع المندوبين الذين كانوا ينتمون الى النخبة القانونية مع العالم ان عددا اكبر منهم لم يكونوا في خندق المعارضة.

وفي مناقشة الحريات الشخصية اعترض ياسين الهاشمي بشدة على طلب وزير الدفاع نوري السعيد بالإبقاء على عقوبة التعذيب ولا سيما الجلد بحق الجنود المخالفين والخارجين على القانون ممن لو يبلغوا سن الرشد معبرا عن اشمئزازه من تطبيق مثل هذه العقوبة التي تقتل عزة النفس على حد تعبيره وقد أثار هذا الموضوع نقاشا حاما فتقدمت المعارضة بسبعة مقترحات لأجراء التعديلات التي ارتأتها على المادة المذكورة وفق ما ينسجم وصيانة الحريات الشخصية الا ان جميعها رفض وفي الواقع لم يخل بعضها من تصوير مثالي لكيفية تجاوز واقع متأصل موروث بهدف تنظيم المجتمع .

وحول حصر نفوذ السلطة التنفيذية والبلات وتسلطهما على السلطة التشريعية جرى نقاش كثير كان المتصدون من النخبة هم يوسف الياس وعبد الرزاق الرويشدي وجعفر العسكري ودار النقاش حول سلطات الملك ومجلس الأمة والصلاحيات في حال تعرض العراق لعدوان ومسألة فرض الأحكام العرفية وحدود هذه الصلاحية ومحاولة هؤلاء التقليل من الصلاحيات ومنها صلاحيات الحكومة ومجلس الاعيان مرة بإشراك مجلس الأمة بذلك ومرة بتخصيص الملك وحده بهذه الصلاحية وتحدث ناجي السويدي خصيصا عن مسألة استقلالية السلطة التشريعية المقبلة وضمانها بعيدا عن السلطة التنفيذية ثم صوت المجلس لقيد واحد يمنع حل مجلس النواب الا بموافقة ثلثي مجلس الاعيان .

كان موضوع استخدام الأجانب في دوائر الدولة ومؤسساتها المختلفة يثير حفيظة العراقيين باستمرار وغالبا ما كان يلتقي المعارضون وغير المعارضين في أراهم بهذا الخصوص لا سيما النخبة القانونية .

وفرض هذا الواقع نفسه على مناقشات المجلس التأسيسي فقد دافع المعارضون بحماس عن حق حصر الوظائف داخل البلاد بالعراقيين وحدهم فأتت مناقشة المادة السابعة عشر من لائحة القانون الاساسي المتعلقة بحقوق العراقيين وواجباتهم دونما تمييز كل حسب اقتداره وكفاءته تقدمت المعارضة بخمسة مقترحات بصدد اضافة عبارة اتفقت في جوهرها على حصر التوظيف بالعراقيين بهدف الحد من منافسة الأجانب لهم فتم قبول مقترح ياسين الهاشمي الذي يقول نصه (الى العراقيين وحدهم يعهد بالوظائف وفق قانون خاص) وفي ضوء ذلك أعيدت المادة المذكورة الى لجنة القانون الاساسي من اجل تعديلها (١٠٠).

وحول رقابة البرلمان على شؤون الدولة المالية طالب عدد من رموز النخبة القانونية اعضاء المجلس التأسيسي تعديل المادة الخامسة والأربعين من لائحة القانون الاساسي التي منحت مجلس النواب المقترح حق اقتراح جميع اللوائح القانونية باستثناء اللوائح المتعلقة بالشؤون المالية وطالبوا بحذف من الاستثناء وبعد جدل طويل شارك فيه ناجي السويدي وعبد الرزاق منير واصف قاسم اغا ومزاحم الباجي وجعفر العسكري رفض تعديل بعد تدخل لجنة القانون الاساسي ومحاولاتها مع دار الاعتماد (١٠١) .

اما مسألة الأكثرية في التصويت في مجلس النواب فقد فشلت النخبة القانونية ومن خلال المعارضة في فرض الأكثرية المطلقة بد النسبية وذلك يعني منح الحكومة فرسا أوسع لتمرير ما تريد من خلال السلطة التشريعية ولم تتيح النخبة والمعارضة من إمرار أي تعديل يخص الامتيازات الاجنبية بسبب نصوص المعاهدة وبسبب هذا الواقع فقد استغلت سلطة الانتداب هذه النقطة بنجاح من اجل الحد من فاعلية السلطة التشريعية وترجيح كفة السلطة التنفيذية على حسابها في النواحي الإدارية والمالية والقضائية (١٠٢) .

اما موقف المعارضة والنخبة القانونية بالذات في حقوق الملك وسلطاته فقد كان ضعيفا بل منساقا وذلك ظهر في مداخلات الحكومة وهي قوية وأعضاء المجلس ومنهم النخبة وهي ضعيفة مستسلمة للملك في كل شيء تقريبا منساقا باعتباريات متعددة لا يجمعها موقف واحد مما تجسد في مداخلات مزاحم الباجي وناجي السويدي وعبد الرزاق منير وروبين بطاط بصورة خاصة (١٠٣) اتسمت مناقشات المعارضة لمواد القانون الاساسي المتعلقة بحقوق الملك (١٠٤) بالضعف عموما وقد تم البت بأمرها خلال جلسة واحدة فقط . فلم تبد المعارضة أي اعتراض او اقتراح بخصوص اربع من المواد تلك أصلا (١٠٥) بل أنها صوتت الى جانبها دون ان تتفوه بكلمة واحدة على الرغم من أنها عالجت قضايا مهمة تعلقت بالوصاية على العرش ومسؤوليات الملك وتنفيذ سلطانه وهي أمور انعكست سلبيا فيما بعد على سير تاريخ العراق كما حدث على سبيل المثال ايام انتفاضة عام ١٩٤١ بخصوص الوصاية على العرش ترى بالمقابل ان المعارضة ناقشته على مدى ثلاثة جلسات موضوع لون وشكل العلم العراقي مع العلم ان لائحة القانون الاساسي نفسها قد كرست له مادة واحدة من موادها فقط أضف الى ذلك ان عدد من أقطاب المعارضة أسهموا بصورة مباشرة لسبب او اخر في تعزيز سلطات الملك دستوريا فان لمزاحم الباجي مثلا اقترح ان يكون إصدار الأوامر لأجراء انتخابات المجلس النيابي وجمع البرلمان او تأجيله وأخيرا حله بإرادة ملكية فوافق المجلس على الاقتراح . ان سن اول دستور في تاريخ العراق المعاصر بواسطة سلطة تشريعية بعد خطوة مطلوبة الى الامام وهو يحمل بحكم الواقع وجهتين متناقضتين كان للمعارضة دور في رسم أبعادها ومن اجل التوضيح تلجأ الى وجهتين متناقضتين يمثلان سياسيين مخضرمين وكلاهما من رجال النخبة القانونية هما توفيق السويدي وحسين جميل حيث يقول توفيق السويدي كتعليق له على القانون الاساسي (بدأت المذكرات في القانون الاساسي فأنمه المجلس من غير تبديل جوهري وقد ظهر التصديق على هذا القانون شعور الناس بأنه من الدساتير التقدمية التي تمنح الشعب كثيرا من الحقوق والسلطات ولكن المتأصل فيه لا يشارك هذا الشعور تفاؤله لان مضامين الدستور نفسها قد أضاعت على الأمة حقوقها جلية . فهذا الدستور لم يؤسس وضعا ديمقراطيا صريحا) (١٠٦) .

اما حسين جميل فكلامه ينطبق أكثر على حقيقة الدستور الذي سنه المجلس التأسيسي حسب اعتقادنا يقول ما نصه حول الموضوع نفسه (اذا رجعنا الى مذكرات المجلس التأسيسي عند بحثه مشروع القانون الاساسي (الدستور) نجد ان بعض المندوبين وبوجه خاص من كان منهم في المعارضة عملوا على ان يبعدوا عن احكام الدستور كل ما ينتقص من سيادة الشعب وان يضمنوه ما يحقق هذه السيادة وهم وان لم ينجحوا في كل ما دعوا اليه وسعوا الا انهم استطاعوا ان يقتنعوا الأكثرية بالأخذ ببعض آرائهم وبقيت مدوناتهم في محاضر جلسات هذا المجلس وما أبدوه من آراء وأفكار نيره صفحة من صفحات عمل القوى الشعبية لتحقيق الديمقراطية في العراق (١٠٧) .

لقد كانت ساحة المجلس التأسيسي تاريخية ساحة لأركان النخبة القانونية وهي جديدة في مساهمتها الفعالة في تأسيس وسن اول دستور في تاريخ العراق المعاصر رغم ان عدد المداخلات لأعضاء المجلس التأسيسي لمسودة القانون الاساسي شهد تراجعاً وانخفاضا واضحا قياسا بالمداخلات أثناء مناقشة المعاهدة العراقية البريطانية وبالرغم من ان هذا الامر الطبيعي لأهمية هذه المعاهدة الا ان النخبة القانونية سجت بذلك نقطة ضوء اخرى في تاريخها الفكري والسياسي في تلك المرحلة الحاسمة من تاريخ العراق المعاصر وهم تمكنوا مع غيرهم من المعارضين ان يبعدوا عن احكام الدستور كل ما ينتقص من سيادة الشعب .

٣- النخبة القانونية وقانون الانتخابات

بعد ان أكملت النخبة القانونية مع الكتل السياسية الاخرى في المجلس التأسيسي مناقشة موضوع المعاهدة العراقية البريطانية وموضوع الدستور يبقى الموضوع الآخر لغرض مناقشته امام المجلس التأسيسي وهو قانون الانتخابات لتحديد طريقة اختيار أعضاء المجلس النيابي المقبل ولهذا فقد أودعت



الحكومة في السابع عشر من تموز سنة ١٩٢٤ المواد التسعة عشر الاولى من لائحة قانون الانتخابات الى رئاسة ديوان المجلس التأسيسي لمناقشتها على ان تقدم بقية مواد اللائحة لاحقا ونجم عن ذلك ضيق الوقت اذ لم يبق سوى ثلاثة أشهر على موعد عقد جلسات البرلمان وفق الدستور . (١٠٨)

وعلى وفق السياقات المعمول بها في المجلس وبعد جدال حول وجود لجنة لفحص القانون المقترح صوت المجلس على تشكيلتها التي قدمها مزاحم الباجي من بين عدد من المقترحات وقد ضمت من النخبة القانونية رؤوف الجادرجي وفؤاد الدفتري (١٠٩) الذين استهدفوا من مناقشتهم من مواد لائحة قانون الانتخابات إرساء أسس نظام ديمقراطي سليم يرتكز على مؤسسة تشريعية منتخبة على وفق قانون تضمنت حرية وسلامة الانتخابات وتكفل قدر المستطاع حول وصول اعضاء أكفاء الى المجلس النيابي المقترح ومن اجل ذلك وقفوا منذ البداية ضد اجراء الانتخابات على مرحلتين .

انقسمت المعارضة على نفسها حول هذا الموضوع فان احمد الشيخ داود وعبد الرزاق الرويشدي طالبا بتأجيل البت في المواد المقدمة الى المجلس الى حين تقديم بقية مواد اللائحة مستندين في موقفهم هذا الى المادة الثالثة من النظام الداخلي للمجلس التي نصت على مناقشة اللوائح كاملة اما الدكتور داود الجلي واصف قاسم اغا فقد ارتأيا الأخذ برأي الحكومة حتى يتسنى كسب الوقت من اجل مناقشة اللوائح من جميع جوانبها وإجراء الانتخابات العامة لأول برلمان عراقي ثابت في موعدها المحدد (١١٠) .

وللسبب ذاته انقسمت المعارضة بين مؤيدين لتأليف لجنة فحص وتدقيق لائحة قانون الانتخابات حرصا منها على مستوى القانون ومراعاة أصول النظام الداخلي للمجلس وبين معارضين لتأليفه رغبة منهم لكسب الوقت ولبساطة مواد اللائحة نفسها في رأيهم قدمته بهذا الخصوص اربعة مقترحات ثلاثة منها تؤيد تأليف اللجنة وواحد يطالب بعد تأليفها اخذ المجلس بمبدأ تأليف اللجنة التي تكونت من خمسة عشر عضواً كان سبعة منهم ينتمون الى المعارضة بدرجات متفاوتة وهذا يعني ان وضع المعارضة داخل هذه اللجنة فان افضل من وضعها في لجنة القانون الاساسي (١١١) .

قدمت لجنة قانون انتخابات مجلس النواب تقريرها الى المجلس في السادس والعشرين من تموز ١٩٢٤ وقد اخذ بنظر الاعتبار كما ورد في مقدمة التقرير امرين أساسيين الاول عدم تعارض مواد اللائحة الجديدة مع مواد القانون الاساسي الذي فرغ المجلس لتوّه من أقراره والثاني الحرص على سلامة الانتخابات المقبلة من أي مداخلات متوقعة وقد وجدت اللجنة ثغرات في اللائحة بالنسبة للامرين حاولت معالجتهما كما انتقدت اسلوب سبل مواد اللائحة فطلبت من المجلس ان تأخذ هذه الملاحظات بنظر الاعتبار اثناء مناقشة اللائحة (١١٢) .

كان أقطاب المعارضة والقانونيين منهم بصورة خاصة يستهدفون من مناقشتهم لمواد لائحة قانون الانتخابات ارساء اسس نظام ديمقراطي سليم يرتكز على مؤسسة تشريعية منتخبة وفق قانون تضمن مواد حرية وسلامة الانتخابات وتكفل قدر المستطاع وصول اعضاء اكفاء الى المجلس النيابي المقترح ومن اجل ذلك وقفوا منذ البداية ضد اجراء الانتخابات على مرحلتين الموضوع الذي تحول احد شعارات المعارضة الوطنية على مدى حوالي ثلاثة عقود بعد ذلك التاريخ وعندما ادرك المعارضون ان المجلس لا يأخذ برأيهم هذا حاولوا تقليص عدد المنتخبين الثانويين من مائتين وخمسين شخصا الى مائتين فقط حتى يتسنى بذلك اشراك اكبر عدد ممكن من العراقيين في العملية الانتخابية وفي السياق ذاته اقترحوا ان يمثل كل قرية يبلغ عدد سكانها مائة نسمة فأكثر منتخب ثانوي لكن الاقتراحين سقطا في التصويت ايضا (١١٣) .

ان النخبة القانونية التي وضعت منذ البداية ضد الانتخابات على مرحلتين بالاضافة الى حصر الانتخابات في كل لواء ورفض تقسيم العراق الى ثلاثة دوائر انتخابية وامور اخرى حول تشكيل وتكليف لجان الاشراف ووجود رؤساء البلديات ودفاعهم عن حرية الناخب واسقطوا كثيرا من الافكار السلبية التي قدمها نواب الحكومة والمرتبطون بها مما يسهل الى النخبة القانونية انهم كانوا يدعمون آرائهم ومقترحاتهم بأمثلة يستقدمونها من تجارب الامم الاخرى في هذا المضمار كما فعل ذلك مثلاً مندوب



البصرة محمد زكي الذي استشهد بالأحوال المتبعة في انكلترا بخصوص تحديد الدوائر الانتخابية(١١٤)

أخفقت المعارضة في فرض تاريخ محدد لأجراء انتخابات الدورة الاولى لمجلس النواب فان أقطابها كانوا يرغبون في ان تنص المادة الحادية والخمسين من لائحة قانون الانتخابات على ان القانون يصبح نافذ المفعول بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية كما اكدوا على ضرورة نشر القانون بعد تصديقه من المجلس التأسيسي في الجريدة الرسمية في غضون مدة لا تزيد عن شهر واحد بأي حال من الاحوال وان يصبح نافذ المفعول حتى وان لم يتسنى نشره خلال المدة المذكورة لاي سبب كان(١١٥).

لم يأل نواب المعارضة والنخبة القانونية جهدا الا بذلوه من اجل سن قانون انتخابي يضمن اختيار سلطة تشريعية ممثلة للشعب ورغباته بصورة حقيقية لكن جهودها تلك لم تلاحظ بالتأييد الكافي مما يعد احد الاسباب الأساسية للنواقص والثغرات التي ظهرت في القانون ولم يؤد عامل السرعة التي رافقت مناقشات اعضاء المجلس لللائحة قانون الانتخابات دورا قليلا هو الاخر في ذلك فان المجلس ناقش المواد الاحدى والخمسين من اللائحة في سبع جلسات توزعت على ثمانية ايام فقط من السادس والعشرين من تموز حتى الثامن من اب سنة ١٩٢٤(١١٦) ولهذا السبب تحديدا لم تشغل المناقشات التي جرت حول مواد اللائحة سوى ٢١٩ صفحة من أصل ١٣٣٥ صفحة هي مجموع الصفحات التي شغلتها مناقشات اعضاء المجلس التأسيسي من البداية حتى النهاية بمعنى انها توف ٤٠ و ١٦% من مجموع صفحات النقاشات تلك وهي نسبة متواضعة دون شك لا تتوافق مع اهمية اللائحة التي كانت توف حجرا اساسيا في غاية الاهمية في صرح النظام السياسي للبلاد(١١٧).

مما سبق يبدو واضحا ان المعارضة داخل المجلس التأسيسي اثبتت ذاتها وفرضت وجودها على الرغم من نواقصها وما كان يعترض سبيلها من معوقات وعقوبات وكان وزنها النوعي يفوق وزنها الكمي وتردد الألسن أصداء نشاطاتها ومواقفها التي لم يشك احد في أنها كانت تهدف أساسا الى تعزيز استقلال البلاد والمحافظة على مصالحها والعمل من اجل إقامة نظام سياسي يرتكز على أسس ديمقراطية دستورية سليمة وفق اجتهاد أقطابها الذين يمكن الوقوف على نشاطهم داخل المجلس بصورة افضل (١١٨)

مرة أخرى كانت مداخلات وملاحظات المندوبين المنتمين الى النخبة القانونية أثناء مناقشة قانون انتخابات النواب داخل المجلس التأسيسي مداخلات تجرهم كما ونوعا الى حد كبير فلقد بلغ عدد مداخلات اصف قاسم أغا اثنتين وثلاثين مداخلة ومحمد زكي ثمان وعشرون مداخلة وعبد الرزاق منير اثنتين وعشرين مداخلة ومزاحم الباجي ثمانين عشر مداخلة مقابل تسع عشر مداخلة لياسين الهاشمي(١١٩).

ان مداخلات المعارضة الفت ٤١, ٧٢% من مجموع المداخلات التي جرت بصدد المعاهدة ٥٥,٥٥% بالنسبة للدستور وأخيرا ٣٨, ٦٦% بالنسبة لقانون الانتخابات في حين الفت اقترحاتهم الجوهرية وحدها حول القضايا الثلاث النسب التالية على التوالي ٧٦,١٩% و ٧٤,٦٥% و ٦٣,٨٢% وهذه النسب تبين بدورها ان تجربة المعارضة داخل المجلس التأسيسي لم تذهب سدى مع الأخذ بنظر الاعتبار أنها كانت اول ممارسة برلمانية ضمن إطار ديمقراطي بغض النظر عن حجم ذلك الإطار وماده ودوافع هذا وذلك اما اذا أردنا مقارنة هذه التجربة بتلك التي خاضتها الأمم الأوروبية المتقدمة ذات المؤسسات الراسخة والمستندة الى رأي عام واع فان عملنا يكون منظويا بحد ذاته على قدر من الإجحاف حتى اذا رجعنا القهقري عقودا بل وقرونا الى الوراء مع العلم ان المعارضة البرلمانية في العراق في تلك المرحلة كانت تستمد بدورها جانبا الى من قوتها من حيوية الرأي العام الذي لم يخل من جناح متطرف بلغ الأمر به حد اتهام اعضاء المجلس التأسيسي بـ " الجهالة والعجز وعدم المسؤولية " ممن " لا هم لهم الا السعي للجلوس على مقاعد المجلس "



كان بالإمكان تحويل تجربة المجلس التأسيسي الغنية الى سابقة مفيدة لتحول لاحق نحو الأفضل يقول البرلمان المعروف الشيخ عبود الهيمص بهذا الصدد :

" ومن الحقائق التي يمكن الاستشهاد بها ان المجلس التأسيسي ... يعد من افضل المجالس التي مثلت الشعب ومن يراجع محاضر المجلس يجد الكثير من الخطب والآراء والمطالب الدالة على ان أعضاء هذا المجلس كانوا بالمستوى المطلوب يوم ذاك وكما كان يحسن بالقوامين على أمور الناس يومئذ ان يجعلوا من ذلك المجلس قدوة للمجالس التي جرى انتخابها بعد ذلك "

ومهما يكن من أمر فان ما شهده المجلس التأسيسي بسلبه وإيجابية يؤلف صفحة مهمة وتجربة رائدة في تاريخ المعارضة العراقية ولا سيما المعارضة البرلمانية التي خاضت تجربة جديدة مع افتتاح أول برلمان ثابت في تاريخ العراق المعاصر .

هكذا أدى المنتمون الى النخبة القانونية دورا مهما في المجلس التأسيسي الذي انتهت مهمته بعد انجاز هذه الأمور الثلاثة وبالرغم من التشنت الذي رافق مسيرتهم الا أنهم اسمعوا التاريخ صفحة مهمة من ضمير الشعب العراقي من الشمال الى الجنوب بالتعبير والاقتراحات والهيجان وحتى الاستسلام حين يفرض الواقع المائل نفسه ويقول البرلمان المعروف الشيخ عبد الهيمص حول تجربة المجلس التأسيسي الغنية بهذا الصدد ما يلي :

" ومن الحقائق التي يمكن الاستشهاد بها ان المجلس التأسيسي يعد من أفضل المجالس التي مثلت الشعب ومن يراجع محاضر المجلس يجد الكثير من الخطب والآراء والمطالب الدالية على ان أعضاء كانوا بالمستوى المطلوب يومذاك " ثم ينعي على القائمين على أمور الناس في ذلك الزمن لأنهم لم يتعظوا ويجعلوا ذلك المجلس قدوة للمجالس التي جرى انتخابها بعد ذلك "

ومهما يكن من أمر فان أهمية المجلس التأسيسي تكمن أيضا في كونه أول تجربة برلمانية في عهد تأسيس الدولة العراقية الذي شهد بعد مدة وجيزة ميلاد أول مجلسين للنواب والأعيان .

المحور السادس

النخبة القانونية وأول برلمان عراقي

رافق انبثاق أول برلمان عراقي نشاط سياسي نوعي جديد , لجأ إليه المؤيدون والمعارضون , وتمثل في العمل لخلق تكتل وترا صف سياسيين من خلال إيجاد تنظيمات سياسية داخل اروقة البرلمان , وفي هذا الصدد نشط عبد المحسن السعدون باتجاه تأليف " حزب التقدم " ولم تتوقف محاولات الاصطفاف حيث ألف قطب المعارضة ياسين الهاشمي " حزب الشعب " الذي أجاز رسميا في الثالث من كانون الأول سنة ١٩٢٥ وضم من النخبة القانونية نصرت الفارسي . يضاف الاصطفاف لآخر من تكتل جديد داخل المجلس عرف بكتلة الوسط , تزعمه رشيد عالي الكيلاني ضم عدد من المستقلين (١٢٠) . ان الإمعان والتدقيق في هذه التكتلات توصلنا الى وقائعها الصحيحة وإنها لم تعبر عن فهم مبدئي والتزام أرادي صارم , اذ طغت عليها المواقف الآنية والذاتية , ولذلك سرى إليها التفكك سريعا , ومثال ذلكم " حزب الشعب " الذي انشطر بعد اشتراك رئيسه ياسين الهاشمي واحد اعضائه هو السيد عبد المهدي في وزارة جعفر العسكري التي تآلفت في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٦ ولم يبق الى جانب الهاشمي من المنتمين الى النخبة القانونية سوى مزاحم الباججي و ابراهيم كمال (١٢١) .

وحين اطل عام ١٩٢٦ , أعدت الحكومة البريطانية مسودة المعاهدة الجديدة المقترحة لتمديد أمد المعاهدة العراقية البريطانية الأولى الى سنة ٢٥ سنة , وبعثت بها الى معتمدها في بغداد , وحين عرضت على مجلس الوزراء حاول هذا ان يدخل فيها بعض الالتزامات لصالح العراق وبعض التعديلات , لكن المندوب السامي رفض ذلك , مما أدى الى استقالة رئيس الوزراء السعدون وتدخل



الملك وسحب الاستقالة بعد تهديد المندوب السامي للملك بضرورة التصديق على المعاهدة وألا فان الموصل تسلم للترك , وافق مجلس الوزراء على المعاهدة بجلسته المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١١ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ (١٢٢), وفي ضوء ذلك اجتمع مجلس النواب يوم الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٦ , وطرح في جلسة ذلك اليوم موضوع المذاكرة حول المعاهدة الجديدة , وبعد شد وجذب ارتبطت أبعادهما بمصير ولاية الموصل , وعقد جلسة سرية حسب طلب رئيس الوزراء وافق المجلس بأغلبية كبيرة على هذه المعاهدة بعد انسحاب بعض المعارضين وتغيبهم , ولقد صوت خمسة النواب المنتمين الى النخبة القانونية ضد المعاهدة وهم كل من نصرة الفارسي و ابراهيم كمال وداود الحيدري وعبد اللطيف الفلاحي وثابت عبد النور , فيما تغيب اثنان منهم عن حضور الجلسة هما رؤوف الجادرجي ومحمود صبحي الدفتري , اما الموافقون منهم فبلغ عددهم ثمانية نواب هم كل من حكمت سليمان وروبين سوميخ وساسون حسقييل وسعيد الحاج خضير وعبد الرزاق منير وناجي السويدي ونعيم زلخه وقد صوت مع الموافقين رئيس المجلس , رشيد عالي الكيلاني (١٢٣).

أثيرت أمام مجلس النواب في الدورة نفسها قضايا تتعلق بشؤون البلاط الملكي , ومتعلقات الملك فيصل الأول وعائلته , وقد صوت في جلسة يوم الثامن من كانون الثاني ١٩٢٨ ضد اقتراح تخصيص أراضي للملك علي شقيق فيصل الأول ثلاث نواب فقط , اثنان منهم من النخبة القانونية , هما نصرت الفارسي وسعيد الحاج خضير (١٢٤) .

وعند عرض لائحة قانون إدارة الألوية , أثيرت مسألة منح المتصرفين (المحافظين) فيها حق الرقابة على سلوك موظفي وزارة العدلية , تصدى لهذا الامر عدد من النواب من المعارضين , كان منهم نصرت الفارسي الذي تحدث بلغة القانوني حين أكد ان مصالح الإداريين تتعارض أحيانا مع مصالح مسؤولي العدل ومهماتهم , وكان يرى ان تسند مهمة مراقبة السلطات القضائية الى مفتشين عدليين تعينهم وزارة العدلية , وهي خطوة متقدمة محسوبة بقياس ذلك الزمن , مع تأكيده ان تبقى الشكاية حقا عاما لجميع المواطنين (١٢٥) .

اما حرية الفرد فقد دافع عنها ابراهيم كمال , وخص المرأة بحديثه في جلسة مجلس النواب يوم السادس والعشرين من ايار ١٩٢٧ , مطالباً بمنحها حريتها الطبيعية , وحقوقها القضائية , مؤكدا ان استلابها وقع بسبب العادات البالية , وليس بأمر الدين مشدداً على أهمية دورها , مقارنا وضعها بالمرأة الأوروبية (١٢٦) .

وفي تلك المرحلة ارتبطت قضيتا التعليم وحرية التعبير ببعض الأحداث السياسية المهمة بصورة مباشرة , منها محاكمة الشيخ ضاري المحمود في أواخر كانون الثاني ١٩٢٨ ومن ثم زيارة الداعية الصهيوني الفريد موند الى بغداد في الثامن والعشرين من العام نفسه .

أدى المنتمون الى النخبة القانونية , خصوصا المحامون وطلاب الحقوق , دورا واضحا لكن غير مباشر في هذه الأحداث ضمن المتقفين الثوريين الذين الفوا اللولب المحرك لهذه الحركة فكريا , كما لغيرها في تلك المرحلة . وبالنسبة للمنتميين الى النخبة القانونية تحديدا نشير الى ان " لفيفا من المحامين الوطنيين قد تطوعوا للدفاع عن الشيخ ضاري المحمود (١٢٧) , كما ان عضوي المحكمة العراقيين اختلفا مع رئيس المحكمة بريجار الذي كان يصر على إصدار حكم الموت بحق الشيخ ضاري , وكما هو واضح في شهادة السياسية فان حسين جميل كان من بين مشيخي جثمان الشيخ , وكان كما يقول " تشبيعا ضخما تعالت فيه الأهازيج (١٢٨) . وكما يبدو واضحا أيضا من ذكريات قطب قانوني اخر , هو ناجي شوكت , انه أدى دورا ايجابيا للحيلولة دون وقوع مصادمات بين المتظاهرين المشيعين للجثمان ورجال الشرطة , وذلك بوصفه متصرفا (محافظا) لبغداد يوم وقوع الحادث الذي يصفه بـ " موكب شعبي عظيم " (١٢٩) , لم يبق القانونيون بعيدين عنه برغم عفويته , على العكس تماما من الموقف من الحركة الصهيونية بحكم طبيعتها , ومدى حساسية إفرازاتها السياسية والفكرية , مما تطلب تنظيما في العمل وعمقا في التفكير والتوجه , الامر الذي تجسد بصورة نوعية ردة الفعل على ما عرف بزيارة الداعية الصهيوني الفريد موند الى بغداد .



وفي الأخير يمكننا تحديد بعض نقاط الضوء في حركة النخبة القانونية في هذا الحدث وهو على كل حال صفحة نقاط مشرقة من نضال شعبنا في العراق ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية يمكن ابراز معلمها في حركة جماهيرية واسعة رافقها الشعور الوطني الى مخاطر الصهيونية وإطماعها في فلسطين والوطن العربي وكشف السياق ذاته تلازم الاستعمار والصهيونية وكونهما مشروعان واحدا وبالذات الانكليزي المائل والجائم على الصدور وادت في الوقت نفسه دورا واضحا في فضح مواقف مدعي الوطنية من المتخاذلين ومنهم من رموز النخبة القانونية وكذلك المتذبذبين والمثولنين ورسخت مفهوم ان الرجعية تربط بالاستعمار مصلحيا ومادية ولقد سجل المنتمون الى النخبة القانونية في خضم ذلك كله علامة بارزة في قيادة العمل الطلابي وإنجاحه وإدامة الحماس فيه ويمكن ملاحظة كل ذلك في ثنايا قول المؤرخ البريطاني المعروف س. هـ . ولنكريك الذي ذكر آلائي نصه في معرض حديثه عن النشاط الصهيوني في العراق ننقله من دون تصرف رغم تحفظنا على اسلوب .

صحيح ان العراقيين مثل العرب كلهم كانوا يشعرون بالمقت الشديد ضد الحركة الصهيونية في فلسطين فان السير الفرد عندما قام بزيارة عمل الى بغداد في شباط ١٩٢٨ جوبه بمظاهرات مروعة وعنفية في الشوارع قام بها الطلاب ودهماء مسلحون كما جرت في السنة التالية مظاهرات في المساجد وداخل المدينة ووقف اعضاء البرلمان لمدة دقيقتين حدادا وصدرت الصحف مجلة الواشي بالسواد وأرسلت البرقيات الى لندن تعبر عن اعتراض العراق سياسة بريطانية العظمى الموالية للصهيونية (١٣٠)

اشترك في المظاهرات الاحتجاج ضد زيارة الفريد موند فعلا لبناء الطبقات المسحوقة من يصفهم لونكريك بالدهماء او الغوغاء , أولئك الذين أدرك المثقفون الثوريون بمن فيهم القانونيون ضرورة تحريكهم , وتوجيههم من اجل التأثير على الساحة الفكرية والسياسية بصورة فاعلة أكثر. وفي الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٤ نشرت حكومة ياسين الهاشمي قانون الانتخابات الذي أجرت بموجبه انتخابات أول مجلس نيابي في تاريخ العراق المعاصر وقد صدرت الإرادة الملكية في الثاني عشر من شهر تشرين الثاني محددة يوم الخامس عشر من الشهر نفسه موعدا ابدأ العملية الانتخابية التي تمت في ظروف معروفة لم تنج من السلبات التي رافقت انتخابات المجلس التأسيسي وهي معروفة ترتبط بالواقع الاجتماعي والسياسي وظروف قيام الكيان الجديد ويقول الحسني بصدد الانتخابات التي جرت لانتخابات نواب أول مجلس للنواب في تاريخ الحياة البرلمانية العراقية "ولم تخل الانتخابات العامة من مداخلات غير مشروعة وتصرفات إدارية كانت مبعث الشكوك والتذمر حتى ان " حزب النهضة " احتج على تلك المداخلات وهاتيك التذمرات كما روجعت المحاكم مرارا في هذا الصدد (١٣١) وهو قول يؤشر فيما يؤشر قدرا واضحا من الوعي والاهتمام من لدن الرأي العام بالسلطة التشريعية ودورها المتميز في مرحلة تأسيس الدولة .

أسفرت الانتخابات عن فوز ثمانية وثمانين نائبا مثلوا ألوية العراق الأربعة عشر وألف عدد المنتمين الى النخبة القانونية من هؤلاء خمسة عشر نائبا مما يؤلف ثقلا معتبرا بكل معنى الكلمة وخصوصا بالنسبة لزمانه ومثل اكبر عدد من هؤلاء العاصمة بغداد وتوابعها إذ بلغ مجموعهم خمسة من أصل ثلاثة عشر نائبا مثلوا اللواء وهم كلا من رشيد عالي الكيلاني وعبد الرزاق منير وناجي السويدي وساسون حسقيل ونعيم زلخه وكان اثنان منعم يمثلان لواء الموصل هما إبراهيم كمال وثابت عبد نور واثنان آخران كانا يمثلان لواء الديوانية هما ناجي صالح وسعيد الحاج خضير وكذا الحال بالنسبة للواء الحلة الذي مثله رؤوف الجادرجي ومزاحم الباججي فيما مثل ألوية اربيل ديالى والدليم نائب واحد لكل منهم , وهم كل من داود الحيدري ونصرت الفارسي ومحمود صبحي الدفتر (١٣٢) .

كان المنتمون للنخبة القانونية في أول مجلس نيابي عراقي يؤلفون في الوقت نفسه رقما كبيرا في مجمل المعارضة البرلمانية التي أدت دورا متميزا في مناقشات المجلس في دورته الأولى (١٣٣) التي بدأت بعقد مجلس الأمة اجتماعه غير الاعتيادي في السادس عشر من شهر تموز سنة ١٩٢٥ لينتهي في التاسع والعشرين من تشرين الأول من السنة نفسها بعد ان عقد المجلس سبعا وأربعين جلسة وفي أول



جلسة للمجلس جرى انتخاب احد أبرز أقطاب النخبة القانونية رشيد عالي الكيلاني أول رئيس لأول مجلس (١٣٤) بوصفه رئيسا للوزراء (١٣٥) قبول استقالته من منصبه الوزاري (١٣٦) وبعد افتتاح مجلس الأمة بتسعة أيام صدرت إرادة ملكية تقضي بتعيين سبعة عشر عينا وبعد افتتاح المجلس بتسعة أيام أيضا (١٣٧) صدرت إرادة ملكية أخرى تقضي بتعيين ثلاثة أعيان آخرين ليصبح عدد أعضاء مجلس الأعيان عشرين عضوا كان ثلاثة منهم ينتمون الى النخبة القانونية بصورة مباشرة وهم واصف قاسم أغا وفؤاد الدفترى واحمد فخري فيما كان ناجي السويدي ينتمي الى النخبة نفسها بأكثر من وشيجة وهو نفسه انتخب رئيسا لمجلس الأعيان ومن الضروري ان نشير الى ان مثل هذا العدد في أول مجلس للأعيان في تاريخ الحياة البرلمانية في العراق يعد رقما مرموقا ووزنا معتبرا خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار الواقع المائل الطبقي والاجتماعي وحداثة مدرسة الحقوق وخريجها . أدى المنتمون الى النخبة القانونية من أعضاء مجلس الأمة ولاسيما النواب دورا متميزا في أعمال المجلس في دورته الانتخابية الأولى بما في ذلك مناقشات النظام الداخلي للمجلس تتعلق بتثبيت عضوية النائب وكيفية انتخاب اللجان والصياغة وغير ذلك من أمور تصدى لمعالجتها مزاحم الباجي وإبراهيم كمال وغيرهما كما كان للنخبة القانونية دور في الموقف من البلاط وبعض سلطات الملك في ما يخص سفره الى ومخصصاته ومرافقيه وسكنه هو وعائلته وقد كان لنصرت الفارسي وسعيد الحاج خضير من النخبة الدور المطلوب في ذلك وكان لنائب الديوانية الحقوقي ناجي صالح مداخلته ملفته للنظر حين أبدى استغرابه من رسم العبور الذي فرض على كل شخص ينتقل بين الاعظمية والكاظمية عن طريق الجسر الطائف (١٣٨) وكان للنخبة دور في التصدي للقضايا المالية والضرائب ، عبر عنه سعيد الحاج خضير (١٣٩) وقد طلب النائب ثابت عبد النور في مداخلته تقديم المساعدة اللازمة لتوطين العشائر البدوية الرحل وإتاحة الفرصة أمامها للاستقرار والتحضر عن طريق استبدال أساليب معيشتها بالزراعة ، كما دعا النائب نفسه في جلسة مجلس النواب في العاشر من آب ١٩٢٥ الحكومة الى وضع برنامج محدد ومدرّس يعتمد التخطيط الدقيق لنشر التعليم بين أبناء المجتمع وتوسيع شبكة المدارس بالشكل الذي يتناسب وعدد السكان وتحدث آخرون عن ضرورة تعليم البنات وأهمية البعثات وكان لسعيد الحاج خضير وثابت عبد النور موقف واضح في هذا الصدد (١٤٠) .

أما السياسة الخارجية فقد أيد معظم عناصر المعارضة في المجلسين انضمام العراق الى الاتفاقيات الدولية على اساس ان ذلك يعزز من مكانة العراق ولقد تولى دور هؤلاء النواب وعلى المنوال نفسه بعد حل قضية الموصل في العام ١٩٢٥ ذلك لان اجتماعات مجلس النواب في دورته الانتخابية الأولى استمرت لغاية الثامن والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٢٨

الاستنتاجات

ان الاستقرار لهذه الحقبة التاريخية المهمة للعراق وخاصة لدور النخبة القانونية للمدة من ١٩٢٠ - ١٩٢٥ هذه الحقبة الزمنية التي ركزت في بناء الدولة العراقية الجديدة يمكن استخلاص النتائج التالية :



١- شكلت ثورة العشرين حدثاً تاريخياً كبيراً في العراق الذي لم تكن عفوية او وليدة ساعتها ولم يندفع الشعب العراقي لها وتندلع لهيبها نتيجة صدفة محضة او حادث عرضي وإنما كانت لها مقدمات وأسبابه السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية إضافة رأس الروح الوطنية التي يتمتع بها المواطن العراقي وتفاعل النخب المثقفة مع القاعدة (ال جماهير) وخاصة النخبة القانونية حيث توصل البعض منهم الى ان الكفاح السلمي لم يجدي نفعا مع تحايل الاهداف الإستراتيجية للاحتلال البريطاني وان النتائج التي أعقبت الثورة اعتبرت الأساس بل المرور الأساسي لكل التطورات السياسية على الساحة العراقية وكانت نتائج بارزه فرضت نفسها على مساحة تاريخ العراق وهي حصيلة تجارب العراقيين في سوح النضال طوال تأريخهم الحديث بما ذي ذلك نضال وتجارب النخبة القانونية العراقية منذ تأسيسها وتكوينها وبدايات بروزها على الساحة السياسية والفكرية حيث ان ترك المثقفين لمختلف شرائحهم وتصانيفهم جاء بعد ان عجز القلم وحده والأساليب الاخرى عن تحقيق ما كانوا يهدفون اليه في ظل الاحتلال البريطاني وكان المجال الثقافي والنشاط المدرسي لمدرسة الحقوق واحدا من وسائل الاستنهاض وهو ما كان بعد رموز النخبة القانونية والنخب المثقفة الاخرى طرف فيه .

٢- ان تسليط الضوء لمواقف المثقفين والواعين يمكن ان تحدد بوضوح ان هذه النخب المثقفة لم يكونوا جبه واحدة في مسار الاحداث فالاحتلال البريطاني قام باختراق النخب المثقفة حين أغرت البعض وإخافة البعض الاخر من المترددين والضعفاء ان السبب لهذه النخبة الحتمية كونهم غير منسجمين وقاعدتهم الاجتماعية فهم جاءوا من منابع شتى وترسبوا في محيط يختلف الواحد فيه عن الاخر حيث البعض منهم رحبوا بالحكومة المؤقتة ممن لم تشهد الساحة الوطنية أي دور لهم في ثورة العشرين حيث اعتبروا مجيء الحكومة المؤقتة (حكومة عبد الرحمن النقيب) بمثابة تسكين للثائرين وان البعض من هؤلاء من رموز النخبة القانونية العراقية وإذا دققنا في الموضوع أكثر لوجدنا مجموعة من ابرز ممثلي النخبة القانونية يوم ذلك لم تكن لها موقف معين من ثورة العشرين فقسم منهم بقوا في الخارج حتى انتهاء الثورة وعاد بعد نهايتها وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة كما انه لم يتعرضوا للثورة ورجالها فيما بعد أذن أماننا مجموعتين من هذه النخب كما أسلفنا في النقاط أعلاه مجموعة تفاعلت بشكل مباشر وغير مباشر مع أحداث ونتائج وأسباب ثورة العشرين وكان لهم الدور لبلورة أفكارهم وأهدافهم السياسية الرامية الى تخليص العراق من الاحتلال وبناء دولة عراقية وطنية دستورية للنهوض بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي اما المجموعة الاخرى فكانوا في الاتجاه المعاكس او في مرحلة السكون باستثمار النتائج حسب رؤيتهم وفي السياق نفسه ان معظم المثقفين الذين لم يؤمنوا بأسلوب الكفاح المسلح لأكثر من سبب ذاتي او موضوعي يتم عن قناعتهم الفكرية حيث رأوا ان خير وسيلة للنجاح السياسي والاجتماعي هو تتبع العلوم وتنشيط الزراعة والصناعة في نفس الوقت لم يفصحوا عن موقف معاد لثورة العشرين واعتقد ان السبب في هذا الموضوع تستطيع القول ان دور النخبة القانونية العراقية كجزء من النخبة المثقفة في العراق بسبب حداتها وعددها الذي كان محدودا اضافة الى الأسباب الذاتية والموضوعية الاخرى والظروف الواقعية والتربية السياسية ولا يعني هذا انهم كانوا اقل وطنية وإخلاص من غيرهم التي اصطدمت قناعاتهم بالقوة حيث فصلت حلمهم عن الواقع وخاصة بعد زوال العهد العثماني وتأسيس الدولة العراقية الحديثة الذي تحقق بها حلم كبير من أحلام المثقفين عموما والقانونيين خصوصا مما فرض قدرا من التجاذبات في الموقف والتفكير .

٣- ان المرحلة الجديدة على أبواب العراق في ظل الانتداب الذي ابتدعه الاحتلال البريطاني من خلال بروز الكيان السياسي والحكومة المؤقتة ومن ثم تأسيس المملكة وتنصيب ملك في هذه الظروف والحدود في الزمان والمكان تتضح امام النخبة القانونية رحاب جديدة تعطيها الدور المناسب في المساهمة الفكرية والسياسية خصوصا تشكيل الحكومة المؤقتة وترشيح فيصل بن



الحسن ملك دستوريا وعودة مدرسة الحقوق الى الحياة لرفد الواقع الحي بمزيد من رجال القانون ليشكلوا الضمان في الكيان الجديد ومساهماتهم السياسية والادارية والفكرية الهامة والرئيسة في تطورات الحياة الداخلية وأرى وبحكم الواقع اتسمت هذه الحقبة الجديدة من تاريخ العراق بحيوية ونشاط خاص لا بد من التبصر والإمعان فيه واكتشاف الجانب الايجابي وسط الصورة الضبابية الغير واضحة من جانب الاحتلال البريطاني والتعرض الدائم لمسارات النخب المثقفة الوطنية وتصديه لهم وبالذات الموقف من النخبة القانونية العراقية التي بدأت تتكون بشكل متصاعد وتأخذ دورها السياسي والفكري مع الوطنيين الآخرين والنخب المثقفة الاخرى في رسم مسار العراق الجديد .

٤- لو أمعنا بشكل دقيق وموضوعي من خلال دراسة الوقائع التاريخية لدور النخبة القانونية العراقية وموقفها من ترشيح الامير فيصل بن الحسين ملك على العراق فكانت هناك أسباب متعددة كانت وراء تأييد ترشيحه من قبل النخب السياسية والقانونية والاجتماعية وكانت هناك مجموعة اسباب مشتركة بين النخب المختلفة التوجهات فمن هذه الاسباب دور الامير منذ أيام عضويته في مجلس المبعوثان اضافة الى دوره المتميز في الثورة العربية في الحجاز ثم وصفه سليل الأسرة الهاشمية فضلا عن المكانة التي حضي بها أثناء توليه عرش سوريا في عام ١٩٢٠ اضافة الى ان هناك البعض أدرك الموقف البريطاني المساند لفیصل وكان لذلك اثر وان النظرة الموضوعية لهذا الحشد الكبير من الوطنيين والسياسيين وفي مقدمتهم أركان النخبة القانونية العراقية والتفافهم حول الامير فيصل ومساندتهم لترشيحه يمكن تحديدها بخطتين متوازيين الخط الاول من الوطنيين الذين قاوموا الدولة العثمانية ثم وقفوا ضد الاحتلال البريطاني بعد إدراكهم الواقع والوقائع كلا حسب منطلقه وقدرته وثقافته ومستواه من التربية السياسية اضافة الى التطور الذي حصل في المجتمع العراقي الذي توصل الى نتيجة حتمية ان طريق خذ وطالب والكفاح على مراحل وفي أطار متدرج مدروس هو الطريق الأسلم وان هذا الخط كان يتوافق الى حد كبير مع النخبة المثقفة القانونية اما الخط الثاني الذي ارتبط بالواقع الجديد من منطلقات متعددة ايضا فهؤلاء أيقنوا ان وجدوهم في السلطة وقيادة المجتمع يعتمد الى حد كبير على الطرف الذي هيئه زوال الاتحاديين عن الساحة وحلول مقصد جديد يفيض عليهم ولهذا ترى منذ ان وطأت أقدام فيصل ارض العراق ازدادت روابط أقطاب النخبة القانونية به واتخذت العلاقة بين الطرفين منحى جديد فقد رافقوه منذ ان غادر جده في الثاني من حزيران عام ١٩٢١ قاصدا البصرة .

٥- مع ان النخبة القانونية لها رؤيتها السياسية والفكرية في إطار ترشيح الملك فيصل الأول وما بيناه في الفقرات أعلاه فإننا لا نستبعد ظهور قسم من النخبة القانونية العراقية كانوا ليبراليين كانوا يميلون الى شعار الجمهورية الذي رفع في تلك المرحلة إلا ان ذلك لم يتحول في حقوقهم الى حركة معارضة لترشيح الأمير فيصل قطعاً

٦- ان المرحلة الجديدة لبناء العراق ومؤسسات الدولة العراقية الجديدة جاء بعد الإعلان عن تأسيس الحومة المؤقتة في ٢٥ من تشرين الأول ١٩٢٠ إيذانا ببداية ظهور كيان عراقي جديد وممارسة دولته الوليدة لمسؤولياتها في ظل أوضاع الاحتلال والانتداب وبعد تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملك على العراق في ٢٣ من شهر آب ١٩٢٣ وهذا يعني ولادة جديدة لعراق جديد ومسؤوليات يتحملها أبناؤه ولاشك ان سياسة الملك فيصل الأول ومرونته المعروفة في إطار الممكن تدخلان ضمن أسباب كسبه لمعظم رموز النخبة القانونية في عهده مما اثبتوا وجود ملموس على الساحة بالنسبة للأحداث المصيرية التي شهدتها العراق في ذلك العهد بما في ذلك إقامة مؤسسات الدولة الحديثة

٧- ان الحديث عن هذه المرحلة المهمة لعد تنصيب وتتويج الأمير فيصل ملك على العراق والدور الذي من المفروض ان يقع على عاتق النخبة المثقفة وخصوصا النخبة القانونية في بناء مؤسسات الدولة العراقية الوليدة ، السياسي والفكري والإداري ، حيث انحصر الدور بين وزارة عبد



الرحمن النقيب الأولى ووزارة عبد المحسن السعدون الثانية وهي فترة شهدت سطوع النخبة القانونية وأخذهم للدور في مواقع مهمة وحساسة في السلطة التنفيذية وضمنه رئاسة الوزراء التي تبناها جعفر العسكري مرة إضافة الى شغله موقع وزير الدفاع في وزارة عبد الرحمن النقيب الأولى والثانية والثالثة وجهوده المسجلة في تأسيس وتشكيل الجيش العراقي الجديد في حينه أما نوري السعيد الذي درس القانون ثلاث سنوات فيفضل دوره في هذه الفترة وفي كل الفترات مهم وأساسي بدايته في نطاق وزارة الداخلية ثم رئاسة أركان الجيش ثم وزارة الدفاع هي مقدمة لدور وعمل يأتي موقعه كونه نائب عن بغداد في المجلس التأسيسي ووزير الدفاع في ان واحد في وزارتي السعدون الأولى وجعفر العسكري الأولى • ولم يقتصر الأمر على هؤلاء الذين كانوا على اتصال مباشر بشخص الملك إذ كان هناك آخرون من رموز النخبة القانونية العراقية صعدوا الى السلطة التنفيذية في ذلك العهد مثل رشيد عالي الكيلاني ومزاحم أمين الباجي حيث شغل القانونيون في المرحلة نفسها مناصب إدارية حساسة لها أهميتها الاستثنائية في ظروف تأسيس الدولة الحديثة في مجتمع يعاني من مشكلات غير قليلة نجم قسم منها من ظروف سيادة العلاقات العشائرية التي تناقض مع كل نوع من أنواع الحكم المركزي ومن هذه المناصب مناصب المتصرفين (المحافظين) ووكلاء لامين العاصمة إضافة الى دور الكثير من المنتمين الى النخبة القانونية بحكم الواقع والمنطقة في ميدان القضاء في تلك المرحلة وخصوصا بعد التبدل الذي حصل في البلاد وكان إبدال الحكام السياسيين البريطانيين في الأولوية وفي القضية بحكام عراقيين في مقدمة هذه القرارات التي اتخذت من قبل الحكومة مما أدى الى نقل معظم الوظائف من الأيدي الأجنبية الى الأيدي العراقية فاهم الواجب الوطني والسياسي والاجتماعي والإداري المساهمة في خدمة البلاد بموجب القانون • إذا يضل دور رجال القانون ونخبهما متميزة لهذه المرحلة بالرغم من ان هذه الأسماء القليلة التي بدأت تتزايد يوما بعد يوم وقد أصبحت لهم مواقع مهمة في الدولة العراقية وتولوا مناصب عليا في كل مراكز الدولة وأجهزته وذلك يؤشر الى ان للنخبة القانونية دورا متميزا في بناء مؤسسات الدولة العراقية وخاصة في هذه الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٢٥

٨- وفي غمرة الواقع المتغير والمفاجئ ووسط دوامة التحول من الاحتلال العثماني الى سلطة الاحتلال البريطاني المباشر ثم المقنع ضل كفاح الشعب العراقي من أقصاه الى أقصاه يتدافع ويتوالى ويتصاعد باتجاهات شتى علنية وسرية • سلكا تلك السبل من اجل الوصول الى الحرية والكرامة والاستقلال حيث شهد العراق في بدايات القرن العشرين حركة واسعة للحاق بركب التقدم والترتيب والتنظيم في سبيل الوصول الى أهدافه وفي مقدمة ذلك التعلق بالطريق الذي يوصل الى أهم المفاصل فيه إلا وهو مسألة قيام الأحزاب والتنظيمات السياسية الجماهيرية وذلك ما جرى قبل تولي الملك فيصل الأول عرش العراق الجديد •

من محاولات جادة أخذت لها سلطة الاحتلال والانتداب الحساب المطلوب حيث سارعت حكومة عبد الرحمن النقيب الى إعلان قانون الجمعيات في الثاني من تموز سنة ١٩٢٢ والذي كان عبارة عن تعديل لقانون الأحزاب العثماني الذي سنته الوزارة الاتحادية على ما فيه من الصرامة والقسوة حيث أدخلت عليه وزارة النقيب بعض التعديلات وحذفت منه ما يلزمها مع جعل مقدرات الأمور في هذا القانون في قضية وزارة الداخلية

٩- لقد كان للنخبة القانونية موقع بارز وعدد مهم في التشكيلة التي جاءت الى المجلس التأسيسي والتي ضمت اثني عشر قانونيا مثل ستة منهم نصف المجموع ببغداد وحدها ومثل اثنان منهم لواء الحلة ومثل واحد منهم لواء البصرة وآخر لواء اربيل ومثل لواء ديالى واحد أيضاً كما مثل واحد منهم لواء الديوانية وقد حددت القضايا المطروحة أمام المجلس التأسيسي بأمر ثلاثة وهي : حسب التسلسل من باب المصادقة عليها وهي :

أ-المصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية

ب- المصادقة على القانون الأساسي (الدستور)

ج- المصادقة على قانون الانتخابات للمجلس التأسيسي

وان هذه النقاط تشير الى وقائع الحياة الداخلية أبان عهد الانتداب قد شهدت منعطفات حساسة وصعبة في ظرف كان الكيان الجديد يللم نفسه مما جعل النخبة القانونية في وضع استثنائي وخصوصا لأنها كانت تفتقد التنظيم وبل حتى وحدة الفكر والموقف بحكم صعودها من جذور مختلفة وأطراف متنوعة لم تكن موحدة الفهم والتصرف بالاجتهاد من هنا تغدو مهمة معرفة المنتمين الى النخبة القانونية وتصرفاتهم ومواقفهم إزاء ما تعرض له الوطن وما عاناه أمراً في غاية الأهمية والصعوبة في ان واحد

١٠- خلال مناقشة أعضاء المجلس التأسيسي لنصوص المعاهدة برزة اتجاهات ثلاثة للاتجاه الأول الاتجاه المتشدد الذي يؤكد بصورة خاصة على ان المعاهدة تثقل كاهل البلاد بقيودها وتضعف سيادتها وتمس استقلالها وهذا لمستوى طموح هؤلاء المتشددين طالبوا فقط لتعديلها على وفق ما جاء في تقرير لجنة المعاهدة ومن هؤلاء ياسين الهاشمي ومحمد زكي أما الاتجاه الثاني فقد اتسم بقدر واضح من المعرفة والواقعية المرتبطة بالزمان والمكان وأقطاب هذا الاتجاه كانوا يرون في المعاهدة خطوة الى الأمام أفضل من الانتداب بكثير بغض النظر عن ثقل بنودها ونواقصها كانوا يرون تبني ما أسموه بالفن السياسي في مناقشات القضية وحلها بالمستند على أرضية قانونية وقد اخذ هؤلاء بنظر الاعتبار وضع البلاد العام داخليا وخارجيا ومن رواد هذا الاتجاه ناجي السويدي حين قال عن المعاهدة إنها على علاتها أرجح لدينا من الانتداب وأفضل رغم ثقلها ونقصاتها لان وضعية العراق ليست وضعية دولة مستقلة تمام الاستقلال حتى تتمكن من ان تعقد معاهدة كما تعقدها الدول المستقلة وهو منطق قانوني استند عليه واستند عليه أمثاله من النخبة القانونية في تحليلهم للواقع المائل أما الاتجاه الثالث فلم يختلف عن الاتجاه الثاني سوى ان أقطابه كانوا يركزون على الجانب القانوني أكثر من أي موضوع آخر وقد مثله كل من رؤوف الجادرجي وعبد الرزاق منير وهما من النخبة القانونية العراقية الذين اجرؤا مقارنات مفيدة بين مواد المعاهدة ومواد الانتداب واخذوا بنظر الاعتبار العرف والقانون الدوليين في تنظيم العلاقات لكن هذه المفارقة على اختلاف اتجاهاتها كانت متفقة على قبول المعاهدة لكن بشرط على ان يتم تعديل العديد من بنودها على وفق ما جاء بتقرير لجنة المعاهدة التي كانت تمثل المعارضة في أغلبية اعضائها وان النخبة القانونية كانت تمثل جزء منها ولا بد من الإشارة الى نقطة مهمة ان جهود المندوب السامي البريطاني والملك فيصل الاول والمحافظين لم تذهب سدى فقد بدأ التلمل يدب في نفوس عدد من المعارضين ومنهم ناجي السويدي الذي تغيرت لهجته فبدأ يتكلم عن الامر الواقع الا ان فرض الامر الواقع لم يمر بسلام اذ ان المعارضة في توقيع المعاهدة لم تقتصر على قاعات المجلس التأسيسي فقد شهدت الساحات والنوادي والجوامع والصحف والبيوت حركة ناشطة ضدها قادها المتقنون ومنهم عبد الرزاق عدوة وهو من رموز النخبة القانونية وتكفل محامون بارزون بمناقشة اعمال المجلس من الناحية القانونية فقد جلب علي محمود الشيخ علي وهو من النخبة القانونية الانتباه الى ان عرض المعاهدة على المجلس امر مخالف للقانون الامر الذي عرض الكثير من المحامين الى الاعتقال لانهم تصدوا للمعاهدة وملحقاتها وبهذا لم تستطع النخبة القانونية في المجلس التأسيسي ومعها المعارضة بكل اشكالها واتجاهاتها ورموزها ان تعرقل فرض المعاهدة لكنها سجلت مع ذلك مواقف سوف يضل التاريخ يحتفظ بها تراثا سياسيا وفكريا ايجابيا ارتبط بالواقع الاجتماعي والسياسي وخضع للزمان والمكان وقد سجلت محاضر المجلس التأسيسي مواقف النخبة القانونية من المعاهدة بدقة •

١١- ان الدور الذي اتخذته النخبة القانونية فيما يخص القانون الاساسي فقد حاول اركان هذه النخبة تأطير ارائهم ومقترحاتهم باسناد وحجج قانونية مستمدة من الاحوال والاعراف الدستورية الدولية • لقد كانت ساحة المجلس التأسيسي فرصة تاريخية سانحة لأركان النخبة القانونية



العراقية وهي وليدة في المساهمة الجادة في سن اول دستور في تاريخ العراق المعاصر ومع ان عدد مداخلات اعضاء المجلس لمسودة الدستور شهد تراجع واضح قياسا بالمداخلات اثناء مناقشة المعاهدة العراقية البريطانية وذلك امر طبيعي اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان مصير الوطن والشعب ومستقبلهما كانا يعتمدان في كل شيء على طبيعة تلك المعاهدة ومداها الا ان مداخلات المنتمين الى النخبة القانونية من اعضاء المجلس التأسيسي تمثل موقع متميز لا من حيث النوع فحسب با ايضا من حيث الكم بالنسبة للموضوع عندما عرض على المجلس التأسيسي وبذلك سجلت النخبة القانونية نقطة ضوء اخرى في تاريخها الفكري والسياسي ف تلك المرحلة من تاريخ العراق المعاصر ولان المعارضين المنتمين اليها تمكنوا مع غيرهم من المعارضين ان يبعدوا عن احكام الدستور كل ما ينتقص من سيادة الشعب وان يضمنوا ما يحقق له السيادة لهم وان لم ينجحوا في تحقيق كل كل ما دعوا اليه وسعوا من اجله - وهذا واقع ماثل - الا انهم استطاعوا ان يقنعوا الاكثرية بالاخذ لبعض ارائهم لتحقيق الديمقراطية في العراق

١٢- ان النقطة الاساسية الثالثة التي ناقشها المجلس التأسيسي هي مناقشة قانون الانتخابات حيث كان اقطاب المعارضة والنخبة القانونية منهم خاصة يستهدفون من مناقشتهم لمواد لائحة قانون الانتخابات ارساء اسس نظام ديمقراطي سليم يركز على مؤسسة تشريعية منتخبة وفق قانون تضمن مواد حريضة على سلامة الانتخابات وتكفل قدر المستطاع وصول اعضاء اكفاء الى المجلس النيابي المقترح ومن اجل ذلك وقفوا منذ البداية ضد اجراء الانتخابات على مرحلتين الموضوع الذي تحول الى احد شعارات المعارضة الوطنية على مدى حوالي ثلاثة عقود بعد ذلك التاريخ وقد اكد نواب المعارضة مناقشتهم وخاصة القانونيين منهم على حرية الناخب في من ينتخب ورفضوا أي تقييد من شأنه تحديد حريته حيث تصدوا من اجل ذلك للعديد من طروحات اعضاء المجلس المؤيدين للحكومة والتي كان من شأنها في حالة قبولها التأثير سلبا على حرية الناخب ومجال حركته حيث لم يألئ نواب المعارضة جهدا الى وبذلوه من اجل سن قانون انتخابي يضمن اختيار سلطة تشريعية ممثلة للشعب ورغباته بصورة حقيقية لكن جهودها تلك لم تحضى بالتأييد الكافي مما يعد احد الأسباب الأساسية للنواقص والثغرات التي ظهرت في القانون ولم يؤدي عامل السرعة التي رافقت مناقشات اعضاء المجلس لللائحة قانون الانتخابات دورا قليلا هو الاخر في ذلك فان المجلس ناقش المواد الإحدى والخمسون من اللائحة في سبع جلسات توزعت على ثمانية ايام فقط ولهذا السبب تحديدا لم تستغل المناقشات التي جرت حول مواد اللائحة سوى (٢١٩) صفحة من اصل (١٣٣٥) صفحة وهي مجموع صفحات التي شغلتها مناقشات اعضاء المجلس التأسيسي من البداية حتى النهاية .

١٣- وهكذا ادى المنتمون الى النخبة القانونية دورا مهما في المجلس التأسيسي الذي انتهت مهمته بعد انجاز هذه الامور الثلاثة وبالرغم من التشتت الذي رافق مسيرتهم الا انهم اسمعوا التاريخ صفحة مهمة من ضمير الشعب العراقي من الشمال الى الجنوب بالتعبير والاقتراحات وحتى الاستسلام حين يفرض الواقع الماثل نفسه ويقول البرلمان المعروف الشيخ عبود الهيمص حول تجربة المجلي التأسيسي الفنية بهذا الصدد ما يلي : ومن الحقائق التي يمكن الاستشهاد بها ان المجلس التأسيسي يعد من افضل المجالس التي مثلت الشعب ومن يراجع محاضر المجلس يجد الكثير من الخطب والاراء والمطالب الدالة على ان اعضاءه كانوا بالمستوى المطلوب يومذاك ثم ينعي على القائمين على امور الناس في ذلك الزمان لانهم لم يتعظوا ويجعلوا ذلك المجلس قدوة للمجالس التي جرى انتخابها بعد ذلك .

١٤- ان العراق في ضل الملكية قد اجتاز مرحلة صعبة ومضى يحرث السير باتجاه ترصين كيانه ووحدته اراضية من خلال تجارب قريبة مرت به وبعيدة طامحا للوصول الى عهد الاستقلال الناجز الكامل محققا لونا من الديمقراطية التي لم تخل من شوائب كثيرة وحكما مركزيا واجه الكثير من مسيرته الصغيرة هذه ولقد ازداد عدد رموز النخبة القانونية من خلال ازدياد عدد



الخريجي مدرسة الحقوق والتي ستحمل هذه المرة اسم الكلية في هذه المرحلة كما ازداد عدد وجودهم وانتشارهم في كل مرافق الدولة حتى غطوا كل مفصل من حياة الشعب العراقي ومركزه المدنية في الاقضية والنواحي ومراكز المدن والاهم من ذلك في قيادة الدولة العليا في السلطتين التشريعية والتنفيذية في الفترة المحددة ما بين عام ١٩٢٥ - ١٩٣٢ كانت هناك سبع تشكيلات وزارية اولها الوزارة التي رأسها جعفر العسكري بتاريخ الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٢٦ اما اخرها وزارة نوري السعيد الثانية التي تشكلت في التاسع عشر من تشرين الاول ١٩٣١ وكان للزمن حسابه حيث شهد تزايد عدد وعدة النخبة القانونية العراقية في المرحلة الاخيرة من عهد الانتداب وتضخم وجودها وانتشارها في كل مركز من مراكز الدولة فلو اخذنا عام ١٩٢٠ مثلاً لوجدنا بالاضافة الى التشكيلة الوزارية فأن ممثلي النخبة القانونية يحتلون مواقع مرموقة في اكثر من وزارة ففي وزارة الخارجية وفي وزارة الداخلية وفي مؤسسات وزارة العدلية واعضاء محكمة التمييز اضافة الى اكثر من سبعين محكمة بدائه اضافة الى كتاب العدول والمحاكم الشرعية حيث رافق توسع دائرة النخبة القانونية توسع في الخبرة تجسدت في قيم وتقاليدها قانونية دفعت المواطن الى ان يلجئ الى المحاكم والمحامين وغدوا يألّفون تكتلاً قانونياً تعيش في اطاره اسماء لامعة كان لها دور مهم بتاريخ العراق السياسي والفكري ان هذا الدور الذي لعبته النخبة القانونية في مؤسسات السلطة التنفيذية ويلاحظ الشيء نفسه تقريباً داخل اروقة السلطة التشريعية كذلك من رموز النخبة القانونية العراقية .

١٥- ان انبثاق اول برلمان عراقي بعد سلسلة من المناقشات في المجلس التأسيسي رافق هذا الانبثاق نشاط سياسي نوعي وجهد لجئ اليه المؤيدون والمعارضون تمثل في العمل الميداني في تشكيل التكتلات والتيارات السياسية من خلال ايجاد التوافقات والتنظيمات السياسية داخل البرلمان وفي هذا الصدد تلخص النشاط بتعليق حزب التقدم من قبل عبد المحسن السعدون وكذلك من محاولات جره من قبل المعارضة لتتليف حزب الشعب من قبل ياسين الهاشمي الذي حصلت الموافقة على اجازته في الثالث من كانون الاول عام ١٩٢٥ وظم من النخبة القانونية نصرت الفارسي اضافة الى وجود جديد داخل المجلس تمثل بكثلة الوسط تزعمه رشيد عالي الكيلاني وضم عدد من المستقلين ، ان الامعان والتدقيق في هذه التكتلات توصلنا الى الوقائع الصحيحة التي تعبر عن فهم مبدئي والتزام ارادي طرح اذ طغت عليها المواقف الانانية والذاتية ولذلك سرى اليها التفكك سريعاً مثل حزب الشعب الذي انشطر بعد اشتراك رئيس الحزب ياسين الهاشمي واحد اعضائه في وزارة جعفر العسكري التي تألفت في الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٦ ولم يبق الى جانب رئيس الحزب من المنتمين من القانونيين سوى مزاحم الباجي و ابراهيم كمال .

١٦- نوقش في البرلمان مجموعة من القضايا ابرزها مسودة المعاهدة الجديدة المقترحة لتمديد المعاهدة العراقية البريطانية الاولى الى خمسة وعشرين سنة وربط هذه المعاهدة مع قضية الموصل التي ظهرت مرة اخرى وكان دور النخبة القانونية في هذه المسئلة دوراً متبايناً فمنهم من صوت ضد المعاهدة ومنهم من تغيب عن الحضور ومنهم من وافق على هذه المعاهدة ويمكن الاشارة هنا الى ان البرلمان ناقش العديد من القضايا مثل المسائل والقضايا التي تتعلق بشؤون البلاط الملكي وكذلك موضوع لائحة قانون ادارة الاولوية اما حرية الفرد فاخذ جزء من المناقشات داخل البرلمان اضافة الى مناقشة دور المرأة ومقارنتها مع المرأة الاوربية

١٧- في تلك المرحلة ارتبطت قضية التعليم وحرية التعبير في بعض الاحداث السياسية المهمة وبصورة مباشرة منها محاكمة الشيخ ضاري في اواخر كانون الثاني عام ١٩٢٨ وكذلك زيارة الاسرائيلي الفريد مود الى بغداد في الثامن والعشرين من العام نفسه حيث ان المنتمون الى النخبة القانونية العراقية دور مشهود في التصدي لإفrazات الواقعتين خصوصاً المحامون



وطلاب الحقوق دورا واضحا ويشكل خير مثال في هذه الأحداث ضاماً المثقفين الثوريين حيث قامت مجموعة من النخبة القانونية بالتطوع للدفاع عن الشيخ ضاري بعد ان تم القبض عليه وهو في طريقه الى سوريا يوم الثالث من تشرين الثاني عام ١٩٢٧ .

الاقتراحات

قبل البدء في الخوض في درج مجموعة من الاقتراحات التي نجدها في هذا الوقت بمكان ان يهتم بها الجميع طالما ان المفكرين والفلاسفة والكتاب والفقهاء ٠٠٠ الخ عندما يريدون ان يكتبوا في حاضر ومستقبل أمهم عليهم ان يستذكروا ويدرسوا تاريخ هذه الأمم وان يتوصلوا الى التحليلات المهمة التي يمكن الاستفادة منها من عدم تكرار ما وقع وحدث على مر الأجيال طيلة السنين الماضية وان لا يتكرر التاريخ مرة أخرى وأريد ان أشير الى نقطتين مهمتين وجدتهما عندما أردت ان اكتب بحثي المتواضع هذا في التاريخ النقطة الأولى التي وجدتها إلا وهي من الصعوبة جدا الخوض في التاريخ فإنها مسألة خطيرة قد تتحول الوقائع الى حقائق أخرى من خلال ان يكون الإنسان غير منصف في كتاباته ، في هذه المناسبة عليه ان يكون حياديا بكل ما تعنيه الكلمة ، أما النقطة الثانية التي لاحظتها حقيقة إنني لم أجد أي صعوبة عندما كلفنا بمجموعة من البحوث من قبل أساتذتنا إلا عندما توجهت في كتابة البحث في التاريخ وان هذا الأمر لايعني ان البحوث الأخرى سهلة بمكان الخوض فيها وحتى لا أطيل ولا أريد ان ابتعد في الكتابة عن أهم المقترحات التي أجدها مناسبة وعلى ضوء الوقائع التاريخية التي تم تثبيتها وخاصة من هذه المدة المهمة للفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٣٢ هذه المرحلة التي تم تأسيس الدولة العراقية المعاصرة فيها وكذلك على ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وعلى بركة الله توصلت الى هذه المقترحات الملائمة التي أبينها في النقاط التالية :

١- يجب على الدولة من خلال مؤسساتها العلمية والأكاديمية إذا أرادت ان تحي التاريخ والاستنهاض بأمتنا وبلدنا العراق عليها ان تؤسس مركز ومؤسسات تاريخية مهمتها البحث بكل مفردة من مفردات التاريخ لان التاريخ بدون تحيز تعتبر الأساس لكل العلوم الأخرى لنرى ماهي الأسس التي اتبعت في السابق ليمكننا الاستفادة منها وتلافي السلبيات التي يمكن الاستفادة منها وان تكون هذه المؤسسات حيادية بمعنى الكلمة ولاسيما ان تاريخنا قد مر بمراحل صعبة جدا وقد زور في الكثير من مفاصله بعد ان لعبت السلطات بتحكمها بمؤسسات الدولة وان الغرض من هذه المراكز ان تكتب البحوث والدراسات والتحليلات لكي نعيد الحق الى أهله ودور النخب المختلفة وكافة شرائح المجتمع والشعب العراقي والدور الذي لعبته في كافة المراحل والفترات التي مر بها العراق ولاسيما الفترة التي تعتبر في غاية الأهمية والخطورة ألا وهي مرحلة تأسيس الدولة العراقية الحديثة بل المعاصرة وما تخلله ذلك من إعداد الدستور العراقي الأول وبناء مؤسسات الدولة .

٢- بالنظر الى أهمية التاريخ لكافة العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلمية فاني أجد ان يدرس التاريخ في كافة المراحل الجامعية والدراسات الأخرى كلا حسب اختصاص الكلية أو الجامعة بحيث لا تكون دراسة التاريخ لا تقتصر على المدارس والجامعات والمعاهد والكليات صاحبة الاختصاص في مجال التاريخ ، من هنا يمكن ان نهى ونعد وننظم مختلف النخب المثقفة لترابط الماضي بالحاضر بالمستقبل .

٣- حسب معلوماتي المتواضعة أجد مختلف العلوم متواصلة الأبحاث والتجارب بحيث يكون الزمن مكملاً لما سبقه من تجارب وبحوث وان يصبح متكاملاً شيئاً فشيئاً وهذا بدوره ينعكس على التاريخ بحيث تكون الوقائع التاريخية التي تمر أساساً ونقطة بداية للوقائع التي من الممكن للإنسان ان يتنبأ بها واني اقصد هنا ان يقوم الفقهاء والكتاب في التاريخ عندما يوضحوا الوقائع التاريخية للماضي قد يتكرر التاريخ مرة أخرى وقد تكون الوقائع تختلف عن التي سبقتها ولكم من الممكن الاستفادة منها لعدم تكرار ما حدث في الماضي من سلبيات بحيث يمكننا دائما ان



ننظر نظرة مستقبلية الى التاريخ حتى لو كانت هناك بصيص من البوادر أو الوقائع تلك وخير مثال هو تلك المرحلة التي يمر بها العراق في الوقت الحاضر والتي تحتاج منا ان نحلل تلك الفترة الزمنية والمشابهة لتلك ونحن نمر باحتلال آخر ألا وهو الاحتلال الأمريكي وهذا مثبت ضمن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بان العراق يمر بمرحلة احتلال وعليه يكون المرء قد استفاد من الماضي وان لا يكرر النكبات في هذه المرحلة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي لا تستهدف العراق فقط بل المنطقة بأكملها ونحن نمر ونواجه مختلف المفاهيم السياسية والأمنية والاقتصادية كالعولمة والإرهاب وصراع الحضارات ٠٠٠ الخ .

٤- لقد كانت للنخب المثقفة ومنها النخبة القانونية دورا واضحا في بناء الدولة العراقية في ظل الاحتلال والانتداب البريطاني والاستقلال وساهموا كثيرا في بناء مؤسسات اجتماعية وحزبية للمطالبة بتنفيذ أفكارهم التي تصب في مصلحة الشعب والدولة ، واني أجد ان نقابة المحامين لاسيما إنها تمثل النخبة القانونية لم تؤدي دورها الفعال وبشكل واضح وكان الموضوع هو فقط تسجيل أسماء الأخوة المحامين وخريجي الدراسات القانونية وعليه من المهم بمكان ان تقوم هذه النقابة بإعادة تأهيل نفسها جذريا وان يكون نظامها الداخلي واضحا وان تتبنى البرامج الفكرية التي تهتم البلد والشعب في كل مرحلة وان تعقد المؤتمرات والندوات الثقافية والعلمية والمهنية وان يكون التنسيق عالي المستوى مع باقي النخب وباقي المؤسسات والنقابات والجمعيات .

٥- قد تأخذ بعض الشرائح نصيبها في الحصول على المعلومات التي تخص تاريخ العراق قديما وحديثا ومعاصرا واني أجد هذا الموضوع في غاية الأهمية في بناء المواطنة الصحيحة التي من المهم جدا بناءها في مراحل مبكرة للإنسان العراقي وهو في مرحلة الطفولة وفي مراحل الدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية ٠٠٠ الخ وعليه ان تقوم بعض المؤسسات ذات العلاقة الإعلامية منها والتلفزيونية وبالتنسيق مع المختصين في مجال التاريخ ان يعدوا البرامج التلفزيونية والأعمال الضخمة التي من الممكن عرضها تلفزيونياً حيث تعتبر وسيلة الاتصال هذه بالنسبة للمتلقي في غاية الأهمية ولاسيما ونحن نرى ونجد ان هذه الأحداث التي تعرض من خلال وسائل الاتصال هذه مع المشاهدين والمتلقين راسخة في الذهن والفكر فترة قد تكون طويلة جداً .

الخاتمة

ان ماسي الأمم هي قدرها الذي يعتمل في أعماقها بمعنى ان ما تعانيه في هذا الصدد هو الاستمرار الملازم لما فيها من نقائص فالنتائج دوماً محكومة بأسبابها وهو تلازم يرتقي الى مصاف الحتمية وفيه تظهر وفيه تظهر ليس فقط حقيقة القدر بل وإمكانية البدائل للخروج من القدر فالقدر هو الوجه الآخر للقدر وعلى قدرها تتراكم حقيقة ما تدعوه بالمصير في عقل وضمير النخب الاجتماعية والفكرية والسياسية كما انه يتراكم في مواقف المجتمعات والأمم بأشكال ومستويات شتى من الخنوع لكل ما يجري حتى المواجهة والتحدي والاستعداد للتضحية بالنفس من اجل ما يرتقي في عقلها وضميرها الى مصاف القدس أي كل ما يرتقي في وعيها وضميرها الى المستوى المجرد عن الابتذال وفيما بين هاتين الحالتين أي الخنوع حد العبودية السافرة والتوكل الزائف على قيم أكثر زيفاً والاستعداد الدائم للمواجهة والتحدي مهما كانت الظروف والقوى الخارجية تكمن أيضاً قيمة الأمم والنخب على السواء .

ولم يطل الوقت حتى تجمعت هذه الشذرات وتلك التوصيات والإرهاصات لتقف وهي تدور حول نفسها أمام ممارسات الاحتلال الجديد وأساليبه المعروفة ولتعلن تلك الثورة العملاقة التي تصدرت قيادتها مجموعة من النخب في أولها النخب الدينية إرادة الشعب العراقي في الحرية والاستقلال ، ولتذيق المحتل الانكليزي الويل ولتنتهي الى الأبد فكرة الحكم المباشر الذي دعت اليه حكومة الهند البريطانية ولتتقدم



أفكار ومخططات حكومة لندن التي صاغها تشرشل في مؤتمر القاهرة والتي أنتجت حكماً ملكياً كان يعد خطوة إلى الأمام في كل الأحوال

شهد العراق في ظل هذه التطورات الحادة نمو وتزايد عدد المتعلمين والمثقفين والمجديين منهم القادمين والمتخرجين من الكتاتيب والمدارس التقليدية والمعاهد الدينية والجوامع ومن المدارس الرشدية والإعدادية ومدرسة الحقوق في بغداد واسطنبول ومن جهات أخرى وما استتبع ذلك من تزايد الوعي السياسي والفكري وبداية تكوين قاعدة فكرية وطنية تنطلق من غراس الوطن وترباه وجباله وأنهاره وتتزامن إلى مدى الوطن الواسع والدين والجامع وفي هذا المسار الصاعد والإطار الناهض والمضمار الواعد ، تأتي مدرسة الحقوق في بغداد في خضم هذه السنين العجيبة ولتتسلم دورها في رفد الوطن بأطر وركائز وطنية تعزز الفكرة وتحدد الهدف المطلوب .

لم تكن ثورة العشرين حدثاً عابراً في تاريخ العراق الحديث بل أنها تركت آثارها الواضحة فينا بعد على الحياة السياسية والفكرية في العراق وأسهمت بشكل رئيسي في تأسيس الدولة العراقية الحديثة وقد اهتم بها الباحثون من مختلف الاتجاهات الفكرية وقدموا الدراسات المختلفة حولها إلا أن كلا منهم حاول أن يفسرها التفسير الذي يتلائم وطبيعة تركيبه الفكري ولكن الملاحظ هو أن أغلب هذه التفسيرات وانتهى إلى تجريدها من الفكر السياسي وتنتهي إلى مثل هذه الخلاصة بوجه خاص . الدراسات البريطانية التي تبنت وجهة نظر الحكومة البريطانية والتي فسرت الثورة باعتبارها اضطرابات قامت بها العشائر غير المتحضرة ضد السلطات البريطانية المتمدنة فمثل هذه الدراسات وبمثل هذا التفسير تنتهي بالحتم إلى أن تنكر الثورة تمتعها بالفكر السياسي وبعض هذه الدراسات كان قد عرض جوانب متعددة من أحداث الثورة إلا أنه لم يتطرق إلا نادراً للجانب السياسي للثورة .

وهناك مسألة تاريخية تلفت النظر في التنظيمات السياسية الحزبية التي قادتها النخبة القانونية العراقية أو كانت ركناً مهماً من أركانها ، وهي أن برامج هذه الكيانات لم تكن بمستوى الحد الأدنى من طموح الجماهير وأهدافها ومطامحها وحاجاتها ومعاناتها ، فقد كانت برامج هذه الأحزاب ، حتى التقدمي منها ، انتخابية صرفة سريعة العطب ، خلت من أي مضمون اجتماعي وإحساس بوجود الآخرين في السلم الطبقي يستحقون المشاركة والدعم والتعاون فالشعب عندهم هو مجتمعهم وطبقته التي ينتمون إليها أو يريدون الانتساب إليها والتشرف بوجودهم فيها ووفق ذلك لا وجود للعمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة عندهم والعجيب أن بعضاً منهم صعد في ظروف خاصة من هذه الطبقات الكادحة إلى موقعه الجديد ونسي نفسه وخان طبقته كما يقال في الفكر السياسي التقدمي .

إن الواقع والوقائع يقرأن أن النخبة القانونية العراقية كانت لها مساهمات بارزة وجادة وهامة في مجال التشريع والقضاء وكان فعلها بارعاً وجديراً بالاحترام في تشريع الدستور والقوانين الأخرى وخلال قيام وزارة العدلية وترتيب التنظيم القضائي من دون أن تنسى دورهم المهم في ترسيخ فكرة النظام والقانون حيث شهدت هذه السنين خطأ متميزاً فيه الكثير من الاعتدال وحكم الحق ويزور نوعي للقاضي والمشرع العراقيين وتساعد دورهم المهني بالرغم من تكاثرهم وزيادة عددهم أن هذا الدور المهني لهذا الجزء الحيوي من النخبة القانونية لم يمنع بعضهم من لوي رقبة القانون عندما يحل الدور السياسي وبما ينسجم مع تطلعاتهم الشخصية ومسألة بقائهم في الكرسي العتيق ولذلك لم تشهد الساحة السياسية والفكرية والعقائدية في هذه الفترة قيادة فاعلة وواعية بمستوى الطموح تثبت على موقفها وتتواصل مع الجماهير بل شهدت أمثال هؤلاء الذين يدورون بين بين بما لا يزيل امتيازاتهم وبما لا يغضب الحاكمين لكن نهايات هذه الفترة شهدت ولادة براعم صغيرة واعدة كان لها في قادم الأيام الموقف والأسلوب والريادة والتميز النوعي عن التربية السياسية والخلفية للعهد الذي نتحدث عنه .

إن هذا الموقف النقدي لقلّة المتميزة التي ظفرت بكرسي الحكم ودارت حوله واستأثرت به لا يمنع ولا يحجب ذلك الدور المشرق والمشرق الذي حمل عبثه الكثير من رجال النخبة القانونية العراقية وهم يحملون شرف الكلمة ومسؤولية الحرف الصادق والنابه فقلد كان تواجههم في الصحف والمجلات كبيراً مثل عددهم في فترتنا هذه نسبة تقارب الثلث من صحف ومجلات ذلك الزمان بين رئيس تحرير أو مدير



تحرير او المسؤول وصاحب الجريدة او المجلة وكان وجودهم في هذه المواقع ما يميز هذه الصحف والمجلات ويلونها بلون الواقع المائل وتدايعاته ومشاكله حيث شهدت السنين الاخيرة نزوحاً في تفهم ما هو مطلوب من الصحافة والتعلق بأهداف ومرامي ذات نكهة خاصة واعتبار محمود تم ذلك الوضوح في المسير نتيجة التطورات الداخلية ونزوح الشروط الموضوعية لمتطلبات الحركة الى الإمام من دون ان ننسى الأثر القومي واستلهم الفكر التقدمي العالمي مما برز أثره في قادم الأيام واثّر في برامج وخطط التنظيمات السياسية والمهنية الجديدة التي نشأت والرجال الذين استفادوا من العبر وعبروا عن فكر يتوسل بالواقع ليواجهه ويتعرف عليه ويشرحه ويدافع عنه في ان واحد .

ومن الأمور التي وقفت في ظروف الاحتلال والانتداب بوجه قيامها تلك المسألة قيام التنظيم المهني لرجال القانون حيث صدرت تشريعات وقوانين تنظم قيام نقابة للمحامين الذين زاد عددهم وتكاثر بسرعة لكن الدولة القائمة وظروفها ومتطلبات الواقع حالت دون قيام التنظيم مما جعل القانون والمحامين أسرى السلطة وتعليماتها ومرووسيتها وكان الكثير منهم أجانباً لقد بقي التنظيم المهني معدوماً حتى عام ١٩٣٣ وفهم ذلك أسبابه معروفة وواضحة للعيان .

الهوامش

١. مقتبس في : عبد الحسين الرفيعي : مصدر سابق ص ١٥٦
٢. نقلاً عن : نديم عيسى : الفكر السياسي لثورة العشرين , ط ١٩٩٢ , بلا (دار الشؤون الثقافية بغداد , ١٩٩٢) ص ٢٠
٣. نقلاً عن : المصدر نفسه , ص ٢٤
٤. نديم عيسى : الفكر السياسي لثورة العشرين , ط ١٩٩٢ , بلا (دار الشؤون الثقافية بغداد , ١٩٩٢) ص ٢٥
٥. نقلاً عن : نديم عيسى : مصدر سابق ص ٢٦
٦. نقلاً عن : المصدر نفسه ص ٢٩
٧. نقلاً عن : المصدر نفسه ص ٣٣
٨. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعي : مصدر سابق ص ١٥٨
٩. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعي : مصدر سابق ص ١٥٨
١٠. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعي : مصدر سابق ص ١٦٢
١١. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعي : مصدر سابق ص ١٦٣
١٢. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعي : مصدر سابق ص ١٦٧
١٣. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعي : مصدر سابق ص ١٦٧
١٤. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعي : مصدر سابق ص ١٧٥
١٥. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعي : مصدر سابق ص ١٧٧
١٦. اما الحضور لهذا المؤتمر فمن دمشق حضر الفريق جعفر العسكري (من النخبتين العسكرية والقانونية العراقية في آن واحد) , العقيد سعيد الشخلي , المقدم تحسين علي , المقدم إسماعيل نامق , المقدم سامي الاورفلي , النقيب فرج عمارة (عسكريون) ناجي السويدي , توفيق السويدي , يونس وهبي , حمدي صدر الدين , احمد رفيق , نوري القاضي (وهؤلاء محامون ومن النخبة القانونية العراقية) رشيد الهاشمي , صبيح نجيب , محمد رضا الشبيبي , محمود أديب , وجميعهم أدباء تربطهم أوثق الوشائج السياسية والفكرية برجال القانون , وعزت الكاظمي (أداري سابق) عبد اللطيف الفلاحي , توفيق الهاشمي , محمد بسام (تجار صغار) ومن الموصل



العقيد علي جودت ، العقيد عبد الله الدليمي ، العقيد جميل المدفعي (عسكريون) مكي الشربتي ، ابراهيم كمال ، ثابت عبد نور (محامون ومن النخبة القانونية العراقية) اسعد صاحب الحاج خيرى (تاجران صغيران) . اما أعضاء المؤتمر الآخرون الذين لم يستطيعوا الحضور فمنهم نوري السعيد ، المقدم إسماعيل الصفار ، العقيد رشيد الخوجة ، وفائق عبد الله . (نقلا عن : عبد الحسن الرفيعة :مصدر سابق ص ١٧٧-١٧٨

١٧. نقلا عن : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٧٩

١٨. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٠

١٩. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٠

٢٠. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨١

٢١. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٢

٢٢. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٣

٢٣. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٤

٢٤. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٤

٢٥. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٤

٢٦. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٤

٢٧. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٥

٢٨. (مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٥

٢٩. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٥

٣٠. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٥

٣١. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٨

٣٢. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٨

٣٣. (من أمثال ناجي السويدي وعبد الله الدملوجي ومحمد حسن كبه وحنا خياط ورفائيل بطي وجعفر العسكري ونوري السعيد وعلي جودت الأيوبي وسامي شوكت وأحمد الشيخ داود وعبد الحسين الجبلي ومكي الشربتي وكاظم الدجيلي ومعروف الرصافي ويوسف غنيمه وعلي آل بزركان وعبد اللطيف ثنيان وعبد اللطيف فلاحى ورزوق غنام وداود السعدي وإبراهيم حلمي العمر وأمين علي باشا أعيان والشيخ سالم الخيون وغيرهم كما دعا رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب العديد من وجوه النخبة القانونية لحضور مراسيم تتويج الملك فيصل الاول يوم الثالث والعشرين من اب ١٩٢١) مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٨

٣٤. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٨٩

٣٥. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٠

٣٦. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٠

٣٧. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٠

٣٨. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٠

٣٩. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩١

٤٠. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩١

٤١. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩١

٤٢. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٢

٤٣. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٢

٤٤. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٢

٤٥. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٢

٤٦. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٢

٤٧. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٢

٤٨. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٣

٤٩. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٣

٥٠. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٣

٥١. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٣

٥٢. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٣

٥٣. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٤

٥٤. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٤

٥٥. مقتبس في : عبد الحسن الرفيعة : مصدر سابق ص ١٩٥



٥٦. مقتبس في : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ١٩٥
٥٧. مقتبس في : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ١٩٥
٥٨. مقتبس في : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ١٩٥
٥٩. " ان القوانين المتبعة . وفقا لحاجة البلاد بناء على التطور الاخير وانهاء الصعوبة في تطبيق القوانين لما طرأ عليها من التغيير والحق بها من الذبول , واصلاح المحاكم " والتوفيق بين طرقات المرافعات الشرعية والمدنية في المحاكم العراقية وتهيأة القوانين والانظمة التي يتطلبها اصلاح القضاء واقامة العدل كقانون الاحوال الشخصية وقانون تأسيس المحاكم وقانون الحكام وقانون نقابة المحامين وتأسيس النيابة العامة وتنظيم صلات العدالة بالشرطة في باب تحقيق الجرائم على وجه بضمن تكاتف الفريقين وتعاضدهما اثناء قيامهما بالواجب وتنظيم دوائر لتسجيل (الطابو) وتنسيق أعمالها وإصلاح لغة القوانين التي تصدرها الحكومة وجعلها سهلة الفهم " مقتبس في : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ١٩٦
٦٠. مقتبس في : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ١٩٧
٦١. مقتبس في : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٠٢
٦٢. مقتبس في : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٠٢
٦٣. مقتبس في : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٠٢
٦٤. مقتبس في : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٠٢
٦٥. عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٠
٦٦. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٠
٦٧. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٠
٦٨. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦١
٦٩. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦١
٧٠. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦١
٧١. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦١
٧٢. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦١
٧٣. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٢
٧٤. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٣
٧٥. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٣
٧٦. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٣
٧٧. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٣
٧٨. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٤
٧٩. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٤
٨٠. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٥
٨١. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٥
٨٢. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٦
٨٣. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٦
٨٤. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٦
٨٥. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٧
٨٦. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٨
٨٧. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٨
٨٨. د. علاء الرهيمي : مصدر سابق ص ٨٧
٨٩. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٦٩
٩٠. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٧٠
٩١. د. علاء الرهيمي : مصدر سابق ص ١٠٤
٩٢. د. علاء الرهيمي : مصدر سابق ص ١٠٥-١٠٦
٩٣. د. علاء الرهيمي : مصدر سابق ص ١٠٧
٩٤. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٧١
٩٥. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٧١-٢٧٢
٩٦. نقلا عن : عبد الحسن الرفياعي : مصدر سابق ص ٢٧٢
٩٧. نقلا عن : د. علاء عبد الامير الرهيمي : مصدر سابق ص ١١٨



- [illegible]

المصادر

- ١- الرفيعي عبد الحسين ، دور النخبة القانونية في تأسيس الدولة العراقية ، دار الرافدين للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م
- ٢- الرهيمي علاء حسين عبد الامير ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول ، دراسة تحليلية ، رسالة جامعية لنيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ١٩٩٦
- ٣- نديم عيسى ، الفكر السياسي لثورة العشرين ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٢
- ٤- الحسنی عبد الرزاق ، الثورة العراقية الكبرى ، مؤسسة المحبين ، الطبعة الاولى
- ٥- نبيل عبد الرحمن حياوي ، دستور العراق الملكي القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥ والتشريعات الدستورية للحقبة الملكية ، المكتبة القانونية ، بغداد
- ٦- ابراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، تأريخ العراق المعاصر ، كلية التربية ، جامعة الموصل ١٩٨٩ ،
- ٧- دراسات قانونية وسياسية ، مجلة فصلية ، مركز الدراسات القانونية والسياسية ، فرنسا - الاوفيرن ، العدد التجريبي ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
- ٨- العكام عبد الامير هادي ، الحركة الوطنية العراقية ١٩٢١ - ١٩٣٣ ، مطبعة الآداب ، النجف الاشرف ، ١٩٧٥

